

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخمسون



الجلسة العامة ١٠

الخميس، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

تهنئة أعضاء المكتب أيضا. ويسعدني على الأخص أنكم تمثلون البرتغال الذي هو بلد تتشرف بنن بالارتباط به بعلاقات ممتازة وروابط ثقافية قيمة. وإنني مؤمن أن خبرتكم وصفاتكم وقدراتكم سوف تساعد على ضمان سير مناقشاتنا هنا بيسر ونجاح.

إنكم ياسيدي تتسلمون المنصب من شقيقي أمارا إيسي ممثل كوت ديفوار، الذي أود أن أعرب له عن رضا وامتنان وفدنا لأسلوبه النموذجي في ترؤس أعمال الدورة التاسعة والأربعين. وقد سعى جاهدا، بما يتميز به من بصيرة وحزم ومثابرة، إلى أن يؤكد من جديد، في ظل ظروف دولية محفوفة بالشك والإغيا غياب الموارد، على دور المنظمة الأساسي الذي لا غناء عنه في تحقيق السلام والتقدم الاجتماعي.

كما أود أن أقدم من موقع الأخوة للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، التحية التي يستحقها، وإنني لأرحب به بيننا هنا اليوم، فهو رجل يتميز بإيمان راسخ ونزعة إنسانية وعلينا أن نقدم له

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إدغار - إيفز مونو وزير الخارجية والتعاون في بنن.

السيد مونو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن عليكم مسؤولية جسيمة وسامية ياسيدي، وهي توجيه أعمال الجمعية العامة في الوقت الذي تحتفل فيه الأمم المتحدة بمرور خمسين عاما على وجودها ووصولها إلى منعطف حاسم من تاريخها. إن انتخابكم لهذا المنصب الرفيع هو مبعث لشعور بالرضا والسعادة لدى وفد بنن الذي يشرفني عظيم الشرف أن أتكلم باسمه في هذا المحفل ذي الصيت العالمي. ويسعدني أنني تمكنت من أن أضم صوتي إلى من سبقوني في تهنئتك بصدق وحرارة وفي

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، يرجى الرجوع إلى مرفق المحضر.

يخاطب بعضنا المجتمع الدولي كل سنة من هذا المنبر - فإنه لم يؤد إلى عمل جماعي لضمان الرخاء للجميع.

ويجب توطيد الدعائم الثلاث التي ترمز إلى سلطة الأمم المتحدة وقدرتها على الاضطلاع بولايتها، إذا كان لهذا الصرح أن يظل شامخا.

وأنا لم أقصد أن انصرف عن تقاليد بنين عندما سمحت لنفسي بتوجيه أفكار هذه الجمعية إلى الرمزية، ولكن قصدت بالأحرى إلقاء الضوء على واقع المشاكل التي نواجهها، ونطاق التحديات التي تلقيناها أمامنا هذه المشاكل. إن كرامة الإنسان هي المطروحة الآن في كفة الميزان.

لا يمكن للأمم المتحدة أن تصبح أقوى إلا بترسيخ دعائمها الثانية، وذلك بتشجيع العمل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتركيز اهتماماتها على التنمية من أجل تحقيق السلام أو صونه من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية.

ولذلك، فإن للمنظمة دورا مركزيا عليها أن تؤديه في منع البشر من الانزلاق إلى مواجهة وفقر جديدين وفي تمكين الإنسان من اكتساب مزيد من السيطرة على بيئته ومصيره.

إن الدينامية الجديدة للعلاقات الدولية التي أسفرت عنها نهاية المواجهة الأيديولوجية دينامية تتسم بالبحث عن نوع جديد من العلاقات بين الدول. ونتيجة لذلك، فإن بؤر التوتر والصراع التي لم تخب بعد قد أصبحت تقترب الآن من إيجاد حل، أو يجري على الأقل احتواؤها. ومع ذلك، فلا يزال في بعض أنحاء العالم جيشان يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

وأنا أفكر حينما أقول ذلك في المفاوضات الجارية بين إسرائيل وفلسطين. فهي ثمرة عمل ينم عن العزيمة القوية. فنحن نعلم كم كان الطريق المؤدي إلى إقرار سلام دائم صعبا نظرا لمستوى الارتياح، والمعاناة الحادة والمتراكمة. ومع ذلك، تحدونا آمال كبيرة في التغلب على المرارة والخوف حتى يمكن مواصلة الحوار. وعلينا جميعا أن نشجع الحوار بين إسرائيل ودول المنطقة، ولهذا الغرض، يلزم التحلي بالنية الحسنة.

المساعدة، ونحن نقدر جهوده ومبادراته الرامية إلى ترجمة أهداف ومبادئ الميثاق إلى عمل ملموس.

إن عالمنا قد شهد تغيرا هائلا، وعجلات التاريخ لا تزال تدور بلا رحمة، مسببة ما تسببه من الجيوش والتغير، مما يزيد من إبراز الحاجة إلى محفل عالمي، وإلى أداة قيمة مثل الأمم المتحدة. إن الأمم المتحدة قد أكدت دورها كعامل حفاز ضروري للتعاون الدولي القائم على أساس التكافل وإدراك كون الإنسانية تواجه مستقبلا مشتركا.

إن الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة يتيح لنا الفرصة لتقييم ما أنجزته المنظمة. وسأقتصر في حديثي على بضع نقاط فقط.

وهناك قول مأثور في بلدي بأنه حينما نتردد في تحديد الأسلوب الذي نسلكه في الحياة، ينبغي لنا أن ننظر خلفنا للطريق الذي قطعناه. ولذلك أود أن أذكر، في هذا السياق، بأن هناك ثلاث دعائم تركز عليها هذه المنظمة، ألا وهي: صون السلام والأمن؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ واحترام حقوق الإنسان وحمايتها.

وأظن أنني محق في القول بأنه قد تم بشكل عام صيانة السلام منذ عام ١٩٤٥. فقد نالت معظم الدول الآن سيادتها، وأصبحت شعوبها تمارس حقوقها، وتحقق الاعتراف العالمي العام بالطابع الجوهري لاحترام حقوق الإنسان.

إلا أن ثمة تصدعات عميقة تعتور الدعامة الثانية حتى أن البنيان برمته قد ينهار. ومن ثم، تقف الأمم المتحدة الآن عند منعطف حاسم في تاريخها.

ففي عالم تجري فيه عولمة الاقتصادات والأسواق، عالم أصبحت سمته الغالبة والعامل الموحد له هي ثورة الاتصالات والتقدم المحرز في مجال النقل، سرعان ما يصبح علينا أن ندرك أن السلام لا يعني مجرد اختفاء دوي المدافع. إن الترابط المتزايد لم يخلق في الحقيقة شعورا صادقا بالتضامن. ومع أن هذا القول يتردد كثيرا - عندما

التفاوض من خلال استخدام القوة قد أدى إلى معاناة مستمرة للبلد. وترغب بنن، إذ تعرب عن تعاطفها مع شعب الصومال، في تذكير الفصائل المختلفة بأن عليها أن تهيأ الظروف المؤاتية للحوار والمصالحة الوطنية، ونحن نحثها على التحلي بالتسامح.

وفي رواندا وبوروندي، يبدو أن إعادة تشكيل السلطة القضائية، وإقرار النظام العام هما الوسيلة الوحيدة لوضع حد لدوامة العنف، وتشجيع المصالحة الوطنية التي تمثل شرطا مسبقا لاقامة الثقة، وتشجيع العودة الطوعية للاجئين. ولا يمكننا انكار أن بطء وهشاشة التطورات الحاصلة في الحالة في هذين البلدين يثيران الخوف من أن تتكرر في أية لحظة الأحداث المأساوية التي أسفنا لحدوثها بالأمس القريب.

وفي ليبيريا، نرحب بالحالة الجديدة التي نجحت عن وقف إطلاق النار، وتنصيب مجلس الدولة. ونحث جميع الأطراف على تدعيم السلام المجدد عن طريق نزع سلاح جميع الفصائل بشكل فعال.

إن يوغوسلافيا السابقة هي دون ريب المسرح العالمي الذي تجري فيه أنواع جديدة من الصراعات والجهود الرامية إلى الحد منها في آن واحد. وإذا حاولنا أن نلقي نظرة مجردة من الهوى على الحالة في منطقة البلقان، لم نملك إلا أن نتأثر لمصير ملايين النساء والأطفال والمسنين الذين وقعوا ضحايا للأشكال الجديدة من أشكال الاقصاء التي تتعرض لها شعوب المنطقة ولمحاولات البعض استرداد الأراضي الضائعة.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر التأكيد على أن بنن تدين بشدة سياسة "التطهير العرقي" أيا كان مرتكبوها، وجميع انتهاكات حقوق الانسان، وجميع الاعتداءات على العاملين في الأمم المتحدة.

وتؤيد بنن فكرة التسوية الشاملة لعواقب انحلال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، ولهذا السبب أوجه نداء الى جميع الزعماء بوضع نهاية للقتال، وللاعتداءات على المدنيين الأبرياء.

وقد رحبنا في بنن بأن الأسلحة قد صممت أخيرا في جنوبي أفريقيا. فلأول مرة من عدة عقود، تبدو المنطقة قادرة على تكريس طاقاتها ومواردها للأنشطة الإنمائية.

ونود، في هذا الصدد، الاشارة بنضج شعب موزامبيق وزعمائه الذين ساعدوا على اقامة دولة تقوم على سيادة القانون والتعددية السياسية على أساس انتخابات حرة وديمقراطية. ويمكنني أيضا أن أهني الأمم المتحدة على ما فعلته لتعزيز السلام في هذا البلد. وكلنا نحرص على أن يتوطد السلام عن طريق الاستقرار والمصالحة وإعادة البناء الوطني. ويجب على المجتمع الدولي في مواجهة هذه الحالة أن يعمل بأكثر من أي وقت مضى على دعم موزامبيق بتقديم المساعدة التي يمكن أن تهيئ من جديد بيئة مفضية إلى التنمية الاقتصادية.

وأرحب أيضا بالاتفاقات التي تم التوقيع عليها في لوساكا بين حكومة جمهورية أنغولا ومنظمة اليونيتا، وأود، باسم وفد بلدي، أن أشجعهما على الوفاء بالتعهدات التي التزما بها.

ونرحب أيضا ترحيبا شديدا بالتطورات الايجابية التي طرأت في هايتي. وترحب بنن بإعادة تنصيب السلطات الهايتية المشروعة، وتحيي شجاعة الرئيس جان برتران اريستيد، الذي أشاع روح المصالحة، وشعوره بالمسؤولية. ونقدر الجهود التي بذلتها حكومة هايتي لتعزيز الديمقراطية في البلد بإنشاء مؤسسات على أثر إجراء انتخابات حرة. وتحذونا آمال عريضة في أن تتسنى بذلك إعادة الأمن والاستقرار، مما يساعد على تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهي الضمان الوحيد لدوام الديمقراطية.

بيد أن عجلة التاريخ لا تزال، للأسف، تدور دون سلاسة في مناطق أخرى. وهذا هو ما يحدث في الصومال، ورواندا، وبوروندي، وليبيريا، حيث توجي الأحداث بأن الزعماء لم يتعلموا شيئا، ولكنهم لم ينسوا شيئا أيضا.

إن عدم وجود هيكل دولة قابل للبقاء في الصومال قد أقحم البلد في حالة مؤسفة ذات عواقب مهولة. فالسعي إلى الكسب على مائدة

نموا بصفة خاصة، تسعى بعزم الى إحداث تغييرات سياسية واقتصادية نوعية. وهي بذلك تفرض توضيحات ضخمة على شعوبها من أجل إعادة الموأمة والتكيف مع الظروف العالمية الجديدة.

ومع ذلك يجب أن نعترف بأن الالتزامات بأداء واجب التضامن اللازم لم تتجسد بعد. وبنن بطبيعة الحال ترحب ترحيبا كاملا بالدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي للبلدان النامية وبصفة خاصة لأفريقيا وأقل البلدان نموا بصفة عامة. إلا أن المساعدات التي تقدم لا تزال قاصرة عن مواجهة الاحتياجات والتوقعات.

ويحدونا الأمل في أن تتيح لنا نتائج الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، الذي بدأ هنا في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر، أن تغلب على هذه العيوب.

إنني أحث المجتمع الدولي على أن يفي بالتزامه بالتضامن مع أفريقيا وذلك بالإسهام في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وفي الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد في جنيف في الفترة من ٤ الى ٦ تموز/يوليه الماضي، أكد المجتمع الدولي من جديد التزامه بالإسهام الفعال في تنمية أفريقيا وفي تنفيذ هذا البرنامج الجديد.

لذلك، من الملح تخفيض عبء الدين الى المستوى الذي يمكننا حقا من السير في عملية التنمية. وهذا أمر لا يمكن أن نكف عن ترديده. أود أيضا أن أدعو جميع الدول الى الإسراع بإجراءاتها الدستورية اللازمة للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا.

إن في المظاهرات التي نظمت في جميع أنحاء العالم عند الاحتفال باليوم العالمي الأول لمكافحة التصحر والجفاف دليلا واضحا على التزام الشعوب والحكومات بمكافحة هذه المشكلة البيئية العالمية الانتشار، على نحو جاد. ويجب أن يدعم هذا

إن الاتفاقات التي وقعتها المجموعات الرئيسية الثلاث المتصارعة في نيويورك بتاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ تشكل خطوة حاسمة نحو تحقيق سلم عام ودائم في المنطقة. وإنني أثق بأن هذه المنطقة ستزول عنها قريبا صفتها كبرميل البارود المنذر بالانفجار في عالم اليوم.

إن الحالات المأساوية التي تبعث على الأسى التي وصفتها توا إنما تقوي اقتناعي بأن حماية حقوق الانسان والحريات الأساسية وتعزيزها لا يزالان جديران بكامل اهتمامنا. كما أنها تبرر وضع صكوك دولية جديدة لتكملة الأسلحة القانونية الحالية لمعاقبة من يواصلون ارتكاب الأعمال اللاإنسانية القاسية وأعمال إبادة الأجناس "والتطهير العرقي". وبهذه الروح تؤيد بنن إنشاء محكمتين دوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا.

ولكن ما فائدة جميع هذه الجهود، إذا لم نضع حدا لإنتاج وتكديس الأسلحة ونقلها على نطاق دولي، وإذا لم نحقق تقدما في نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية؟

هنا تكرر بين الإعراب عن تأييدها الثابت لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتخفيض الأسلحة النووية والحد منها وعدم انتشارها.

إن إحدى الولايات الهامة لمنظمتنا تتمثل في جعل جهود التنمية عامة محط اهتمامنا العام. إن التغييرات في العلاقات الدولية وتحرير التجارة، جعلتنا أكثر وعيا بتعدد القطاعات والفاعلين في مجال التنمية. كما أن تدهور البيئة نبهنا الى أنه من الضروري أن نركز في سلوكنا وأعمالنا على ضمان التنمية الطويلة الأجل للأجيال المقبلة.

إننا اليوم شهود للتغيرات التي تحدث ولاعبون على مسرحها في آن واحد. على أننا لا نفتقر الى العدة اللازمة للتحويل الى نوع مختلف من التنمية، فتحت أيدينا الأدوات اللازمة للتشخيص والوقاية معا. والسبيل الذي قد يبقى علينا أن نطرقه هو إظهار الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ التزاماتنا.

وفيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات أود أنؤكد أن البلدان النامية بصفة عامة، وأفريقيا وأقل البلدان

وتؤيد بنن تأييدا كاملا وضع خطة للتنمية بغية التنفيذ الفعال لبرامج العمل التي لم يتم تنفيذها حتى الآن.

وفي الختام، أود أن أعرب عن اقتناعي الثابت بأن هذه الدورة للجمعية العامة ستسهل لنا التوصل الى توافق آراء يقبله الجميع بشأن الطرق والوسائل اللازمة لتجديد حيوية مؤسسات وهياكل الأمم المتحدة، وتعزيزها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد رو - ميونغ غونغ وزير خارجية جمهورية كوريا.

السيد رو - ميونغ غونغ (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أقدم إليكم التهاني بمناسبة توليكم رئاسة هذه الدورة التاريخية الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. إن الحاجة إلى وجود القيادة الفعالة لهذه المنظمة حاجة لم تتجل أهميتها قط بأكثر مما تتجلى به الآن. ونحن نشعر بامتنان كبير للعمل القدير الذي قام به سلفكم، وزير الخارجية أمارا إيسي ممثل كوت ديفوار، والأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي.

إننا نقف على عتبة عصر جديد، عصر محفوف بأخطار جسيمة وواعد بالروائح والخيارات التي نتوصل إليها في الأسابيع والأشهر المقبلة بوسعها أن تعيد شباب الأمم المتحدة لخوض قرن جديد من التعاون والتقدم، أو أن تسلم الهيئة العالمية لسنوات من الركود، والإنحدار، وعدم الأهمية. وليس محتوما على الأمم المتحدة أن تسير في هذا الطريق أو ذاك، وما من عيب من عيوبها لا يمكن إصلاحه. وإنما الخيار خيارنا.

إن العالم، شأنه شأن الأمم المتحدة، يمر بمرحلة تحول وتقلب. والصراعات المحلية القاسية في مناطق عديدة تواجه بتعاون عالمي لاحتواء العنف، ومساعدة الضحايا، وإصلاح النسيج السياسي والاقتصادي للمجتمعات المحطمة. وخلال هذا الأسبوع الماضي وحده، أسفرت الدبلوماسية الصبورة الحازمة عن نتائج مشجعة في الشرق الأوسط وفي يوغوسلافيا السابقة، وهما منطقتان عرفتا بالصراع بأكثر مما عرفتا بقبول الحلول الوسط. غير أنه في

الالتزام بإيداع صكوك التصديق الـ ٥٠ اللازمة لدخول الاتفاقية حيز النفاذ في عام ١٩٩٦، وبذلك يمكن أن انعقد المؤتمر الأول للأطراف في هذه الاتفاقية في عام ١٩٩٧، وهو العام المقرر أن يجرى فيها استعراض منتصف المدة لجدول أعمال القرن - ٢١، وجميع توصيات ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

وينبغي كذلك اتخاذ التدابير اللازمة للاسراع بدمج أفريقيا في النظام التجاري الدولي لمساعدتها في تنويع اقتصاداتها وتشجيع الاستثمار. وبهذه الطريقة وحدها ستتمكن هذه القارة التي عانت كثيرا على مدى التاريخ، من أن تخرج في النهاية من دائرة الفقر الجهنمية.

وبنن مستعدة للاسهام في جعل ١٩٩٦، السنة الدولية للقضاء على الفقر، مناسبة نعزز فيها الالتزام الأخلاقي وواجب التضامن اللذين تقوم عليهما مكافحة الفقر. إلا أن النجاح لن يكون حليف حكوماتنا فيما تبذله من الجهود إلا إذا لقيت الدعم من جانب جميع شركائنا في التنمية.

وفي عام ١٩٩٦ سيعقد مؤتمر الأمم المتحدة التاسع للتجارة والتنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل - ٢) الذي يشار إليه باسم "قمة المدينة". هذان المؤتمران الكبيران اللذان لا يمكن أن نغالي في التأكيد على أهميتهما سيوفران للمجتمع الدولي الفرصة لتقييم التقدم المحرز في سياق الالتزام الذي قطعناه على أنفسنا من كرتاخينا في شباط/فبراير ١٩٩٢ والاستراتيجية العالمية لتوفير المأوى حتى عام ٢٠٠٠. ولهذا يجب على اللجنتين التحضيريتين لهذين المؤتمرين أن تركزا على إيجاد حلول محددة لا تدابير وتوصيات قصيرة الأجل.

إنني على ثقة من أن التنمية لا يمكن أن تتحقق ببساطة بنقل نموذج واحد للانتاج والاستهلاك من منطقة واحدة من العالم الى منطقة أخرى. يجب أن نتجاوز هذا النمط المكرر، وأن نعتمد على مشاركة حقيقية من أجل التنمية، مشاركة تتقاسم فيها المسؤوليات بالتساوي. ولهذا السبب ترحب بنن بنتائج المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

للأشكال الجديدة من الصراع التي تهدد السلم وأمن الإنسان في عالم اليوم غير المأمون، تحتم أن تعزز وتجدد عملياتها للسلم. ونحن نقدر الجهود المستمرة التي تبذل لتعزيز الدبلوماسية الوقائية وقدرات الرد السريع التابعة للأمم المتحدة، سواء في إطار المنظمة أو خارجه.

ومن أكثر الطرق وعدا بالخير بصدد تعزيز قدرات الأمم المتحدة، نظام الترتيبات الاحتياطية التي توضع تحت الطلب. وإنني أشجع على قيام الدول الأعضاء بأوسع اشتراك ممكن فيها. واليوم، تؤكد حكومة بلدي مجددا قرارها بالاشتراك في نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية ورغبتها في توفير حوالي ٨٠٠ فرد لهذا الجهد، بما في ذلك كتيبة مشاة، ووحدات هندسية، ووحدات طبية ومراقبون عسكريون.

إن كوريا بعد أن اشتركت لأول مرة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الصومال في ١٩٩٣، حين أرسلت كتيبة هندسية إلى عملية الأمم المتحدة في الصومال، بعثت بوحدة طبية إلى الصحراء الغربية، ومراقبين عسكريين إلى كل من فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان في كشمير، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. ويسرني أيضا أن أبلغ الجمعية أن وحدة كورية من مهندسي التجسير ستصل إلى أنغولا في الأسبوع القادم للاشتراك في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

إن حكومة بلدي عازمة على توسيع اشتراكها في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بمستوى يتناسب مع قدرتنا الوطنية.

وباعتبارنا واحدا من البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة نشعر بقدر كبير من القلق لأن عدد الإصابات بين حفظة السلم التابعين للأمم المتحدة يتزايد بشكل حاد ولأن سلامتهم تتعرض كثيرا للخطر.

ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن ارتكاب الأعمال العدوانية ضد أفراد الأمم المتحدة، مثل الهجوم المسلح وأخذ الرهائن، أمر غير مقبول على الإطلاق وينبغي ألا يمر دون عقاب. وبينما نقدر جهود حماية أفراد الأمم المتحدة، مثل إبرام الاتفاقية

بعض الأماكن لا تزال ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وأعمال إبادة للأجناس، حتى في الوقت الذي تقطع فيه على الصعيد العالمي خطوات كبرى على طريق تعزيز القانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان، وآخرها بواسطة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وباتساع الاتصالات والتجارة والتكنولوجيا واتخاذها أبعادا عالمية، يصبح الترابط حقيقة من حقائق الحياة.

في عالم يتسم بالتغير، ما من مؤسسة - نهيك عن الأمم المتحدة - يمكنها أن تظل جامدة. إن قيام هيئة عالمية هو، على أية حال، تجربة من التجارب. والأمم المتحدة - التي أوجدها زعماء ذوو رؤية وبصيرة وشجاعة في منعطف تاريخي آخر قبل نصف قرن - قد نادت بثبات بالتغيير عن طريق الوسائل السلمية، وبتغليب التعاون على الصراع، والأمل على اليأس. واليوم نحن مدعوون لإعادة اختراع المنظمة العالمية لتواجه تحديات القرن الحادي والعشرين، مجددين العهد في الوقت نفسه للمبادئ التي قامت عليها والتي ستبقى صامدة للزمن.

ليس هناك شك في أن هذا وقت اختبار للأمم المتحدة، لكن الواقع أن الدول الأعضاء - جميع دولنا الـ ١٨٥ - هي التي تواجه تحديا أكبر مما واجهته في أي وقت مضى. فما نظهره، أو ما لا نظهره، من الإرادة الجماعية والالتزام والالهام هو الذي سيقدر مصير أكبر تجربة في التاريخ في سبيل التنظيم الدولي. ومسؤولياتنا تبدأ بدفع التزاماتنا المالية بالكامل وفي وقتها، ولكنها تشمل أيضا ما هو أعمق وأوسع نطاقا. وجمهورية كوريا تعترف بأن الوقت قد حان لإجراء إصلاح واسع المدى في الطريقة التي تمارس بها الأمم المتحدة أعمالها وتقيم برامجها. وكوريا تنضم بسرور إلى الدول العديدة الأخرى في السعي إلى جعل هذه الدورة التاريخية للجمعية العامة وقتا للتأمل وتجديد العهد والحيوية.

ما من بعد من أبعاد عمل الأمم المتحدة جرى اختباره بطريقة أشد أكثر مأساوية من اختبار عملياتها المنتشرة للسلم. ونحن جميعا مدينون للرجال والنساء من ٧٠ بلدا الذين حافظوا بشجاعتهم وثباتهم على وميض الأمل في السلام في ظل أصعب الظروف وأشدّها محنة. لقد طلبنا منهم أن ينجزوا الكثير جدا بإمكانات قليلة جدا. وإذا ما كان للأمم المتحدة أن تستجيب بشكل فعال

وتشارك حكومتي بنشاط في الفريق العامل التابع للجمعية العامة والمعني بخطة للتنمية. ولئن كانت المسؤولية الرئيسية عن التنمية انما تقع على عاتق الحكومات نفسها، فإننا نعتقد أن التنمية الوطنية تتطلب أيضا المساعدة من المجتمع الدولي.

وبتلك الروح نؤيد بقوة الجهود المتعددة الأطراف المبذولة لتحقيق التنمية العالمية المستدامة. وكمتابعة لإعلان الرئيس كيم في قمة كوبنهاغن عن اعتزامنا زيادة مساعدتنا الإنمائية الرسمية، فإننا نخطط لتوسيع تبرعاتنا للأنشطة التشغيلية للأمم المتحدة بنسبة ٦٥ في المائة في العام المقبل، وسنواصل بذل مثل هذه الجهود في السنوات المقبلة.

إننا نرى أن اجتماع قمة كوبنهاغن الاجتماعية كان معلما، لا لأنه أرسى أساسا وطيحا للمساعدة والتعاون الدوليين في مجال التنمية الاجتماعية المستدامة فحسب، بل كذلك لأنه رسم خطوطا واضحة للعمل في المستقبل.

وقد أصبحت قضايا المرأة أيضا جزءا رئيسيا من جدول الأعمال العالمي. وترحب حكومتي بالمناقشات التي جرت في الآونة الأخيرة في بيجين حول تحسين مركز المرأة، وتتطلع إلى سرعة التنفيذ التام لخطة العمل المعتمدة في المؤتمر.

ومهمة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها هي مهمة دائمة. فلا بد من توفير الحماية والصون التامين لحقوق الإنسان الأساسية التي هي حقوق لا يمكن انتزاعها. وكما اتضح في اعلان فيينا، فإن المسؤولية الرئيسية عن حماية حقوق الإنسان ينبغي أن تتحملها الحكومات المعنية. ولكن من الجدير بالذكر أيضا أن وجود التعاون والاهتمام من قبل المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، أمر يكتسي أهمية قصوى للجهود المبذولة في هذا الميدان.

ومنذ تنصيب الرئيس كيم يونغ سام في شباط/فبراير ١٩٩٣، أولت جمهورية كوريا أولوية قصوى للنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد أيدت الحكومة بقوة عملية توطيد الديمقراطية واتخذت بنجاح تدابير إصلاحية مختلفة لتعزيز

المتعلقة بسلامة أفراد الأمم المتحدة وغيرهم من الأفراد المرتبطين بها، نرى أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مسؤولة مسؤولية جماعية عن ضمان سلم وأمن حفظة السلم التابعين للأمم المتحدة.

إن التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة، لا تقتصر بطبيعة الحال، على الشواغل الأمنية التقليدية. والقلق في العديد من أجزاء العالم إنما تذكرنا بالجذور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للصراعات، وأنماط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتفاوتة تثير القلق بوجه خاص.

وعلى الجانب الإيجابي، نجد أنه رغم حدوث انخفاض طفيف في النمو منذ العام الماضي، فإن الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته مؤخرا البلدان المتقدمة النمو والنمو المستمر، في عدد كبير من البلدان النامية، قد ساعدا على دفع عجلة الاقتصاد العالمي في عام ١٩٩٥. والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال أظهرت علامات تحسن مشجعة. والحالة الاقتصادية العامة في افريقيا أحرزت تقدما أيضا، وإن كان تقدما بطيئا ومتواضعا.

ومع ذلك، فإن البلدان النامية، وبخاصة الواقعة منها في افريقيا، تتطلب مساعدة المجتمع الدولي في جهودها الإنمائية. وتهيئة مناخ اقتصادي خارجي موات لها أمر أساسي، وفي هذا الصدد، يعتقد وفد بلدي أن المناقشة المحورية التي نظمت هذا العام في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لموضوع التنمية في افريقيا كانت حسنة التوقيت ولازمة تماما.

وحكومة بلدي، إذ توطد تعاونها مع البلدان النامية، وبخاصة مع أقل البلدان نموا، تشدد في المحل الأول على تنمية الموارد البشرية. ونحن ننفذ خطة أعلنها الرئيس كيم يونغ سام في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، لتوفير تدريب فني لأكثر من ٣٠ ٠٠٠ فرد من بلدان نامية، وبخاصة من القارة الافريقية بحلول عام ٢٠١٠.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أبو الحسن (الكويت).

ونرحب بكون مسألة التنمية تلقي اهتماما متجددا باعتبارها من الشواغل العالمية البارزة.

وإزالة جميع أنماط أسلحة التدمير الشامل. وكما نعرف جميعا، فإن الالتزام العالمي بالاتفاقية هو خطوة أساسية صوب كفالة نظام عدم الانتشار الفعال في هذه المنطقة. ولهذا فإن جمهورية كوريا تحث بقوة البلدان التي لم تنضم بعد إلى هذه الاتفاقية، بما في ذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن.

وفي جهودنا لكبح انتشار الأسلحة النووية، كان التديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي تقرر بالاجماع حدثا بارزا. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الوفاء بمسؤولياتها بموجب معاهدة عدم الانتشار لجعل العالم خاليا من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يضم وفدي صوته إلى نداء العديد من البلدان الأخرى من أجل التبكير بابرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب، التي ستشكل اتفاقا عالميا ييسر بلا شك الإزالة النهائية للأسلحة النووية كما هو متوخى في معاهدة عدم الانتشار.

وبنفس الروح، من المؤسف للغاية أن بعض البلدان الحائزة للأسلحة النووية لا تزال متورطة في تجارب نووية. وباسم جمهورية كوريا حكومة وشعبا، أود أن أحث تلك الأمم التي تخطط لإجراء تجارب في المستقبل أن تلغيها دونما إبطاء.

ويؤيد وفدي تأييدا قويا الجهود الرامية إلى تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونعتقد أن مستقبل معاهدة عدم الانتشار يتوقف بدوره على التعاون بين الدول في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي هذا الصدد، نعتقد أن المطالبة المشروعة من جانب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بتشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية إنما هي مطالبة ينبغي أن تراعى على النحو الواجب، كما ينبغي اتخاذ تدابير حازمة ضد الدول التي تقصر في الوفاء بالتزاماتها بمقتضى نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن المسألة النووية لكوريا الشمالية تظل شاغلا أمنيا بالغ الأهمية لشمال شرقي آسيا وللعالم. وجمهورية كوريا تحث كوريا الشمالية من جديد ألا تكتفي بالامتنال لتعهداتها بموجب معاهدة عدم الانتشار وضمائنات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

حقوق الإنسان في البلد. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن قلق حكومتي العميق إزاء حالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية. وإذ تؤمن حكومتي إيمانا عميقا بأن أشقاءنا في كوريا الشمالية ينبغي أن يتمتعوا بحقوق الإنسان الأساسية التي هي من حقنا جميعا، فإننا نحث بيونغ يانغ على الاستجابة الحسنة للنداءات الدولية من أجل حماية حقوق الإنسان، وذلك خاصة بفتح أبواب مجتمعتها.

ولهذه المسألة بعد عاطفي ظاهر يتمثل في تشتت الأسر في شبه الجزيرة الكورية. فأثناء الحرب الكورية في الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٣، انفصل ١٠ ملايين من الناس عن أسرهم. ومعظمهم لم يسمعوا شيئا عن أقربائهم بعد ذلك، لأن مجرد تبادل الرسائل قد أصبح محظورا بين الكوريتين. وحتى بعد الحرب، أفتيد مئات من أبناء كوريا الجنوبية إلى كوريا الشمالية بالقوة وعلى غير رغبتهم تاركين أسرهم تعاني ألم الفراق ولا تدري إن كانوا لا يزالون على قيد الحياة أم لا. وأعتقد أنه قد آن الأوان لكي يقدم المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، مساعدته ويؤدي دوره لهذه الأسر المجرأة، بحيث يتسنى لأفرادها أن يتلقوا على الأقل أخبار بعضهم بعضا إلى أن يتم لم شملهم في نهاية المطاف.

وإذ انتقل إلى مسألة نزع السلاح، أود أن أعتنم هذه المناسبة لأعلن، باسم حكومتي، وقفا اختياريا مدته سنة واحدة، قابلة للتديد، لتصدير الألغام المضادة للأفراد. ونأمل أن يعزز قرارنا الجهود الدولية للحد من انتشار الألغام الأرضية وإنهاء استخدامها العشوائي.

وبالنظر إلى الأهمية المستمرة لمؤتمر نزع السلاح باعتباره محفلا تفاوضيا فريدا لنزع السلاح، يرحب وفدي بقرار توسيع عضوية المؤتمر، الذي اعتمد بالاجماع في جلسته العامة قبل أسبوع مضى. ونأمل أن يتم منح بلدان مجموعة الـ ٢٣ التي تود المشاركة في المؤتمر العضوية الكاملة في أبكر موعد ممكن.

وجمهورية كوريا باعتبارها من الموقعين الأصليين على اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام ١٩٩٣، قد اتخذت الخطوات اللازمة للتصديق على الاتفاقية دعما للمساعي الدولية الهادفة إلى حظر

غير المدفوعة قد أصبح يتجاوز ٣,٥ من بلايين الدولارات. وينبغي التوصل إلى حل فعال للصعوبات المالية الراهنة بغية تقوية الأمم المتحدة وتمكينها من تلبية المتطلبات المتزايدة الواقعة عليها. وفي هذا الاطار نحث مرة أخرى جميع الدول الأعضاء على تسديد اسهاماتها المقررة في الوقت المحدد وبالكامل.

إلا أنه لكي تكفل عملية الاصلاح بالنجاح، لا بد من التوصل إلى توافق واسع في الآراء بين الدول الأعضاء. ويجب ألا ننسى أن الإرادة السياسية المعززة، وتوفر الثقة المتبادلة والاحساس بالمصلحة المشتركة والمنفعة العامة بين الدول الأعضاء وهي عناصر أساسية في عملية الاصلاح. وبهذه الروح، فإن الاصلاح إنما يبدأ داخل الدار وبتكريس أنفسنا مجددا لمجموعة المصالح والمبادئ التي تساعد على توحيد أمم العالم المتباينة.

بعد ثلاثة اسابيع، وفي هذه القاعة سيؤكد مجددا رؤساء أكثر من ١٥٠ دولة - أي ثلاثة أمثال الدول التي اجتمعت في سان فرانسيسكو قبل نصف قرن - على التزامهم بالمثل والمقاصد التي تجسدت في ميثاق الأمم المتحدة.

وإذ تتأمل دول وشعوب العالم فيما أنجزته الأمم المتحدة في النصف الأول من القرن وفيما ينبغي أن تصبو اليه في السنوات القادمة، تود جمهورية كوريا أن تجدد عزمها على تقديم الدعم الكامل والراسخ من أجل تجديد حيوية هذه الهيئة العالمية في السنوات القادمة. واننا نؤمن بالقدرة الجماعية للأمم على أن تبني عالما أكثر أمنا وازدهارا وعدلا، ونحن نلتزم بأداء دورنا.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية السويد، سعادة السيدة لينا هلم - فالن.

السيدة هلم - فالن (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بداية أن أرحب بالاتفاق الاسرائيلي/الفلسطيني المؤقت الذي وقعه اليوم في واشنطن ياسر عرفات واسحاق رابين. وهذا الاحتفال العلني للمصالحة ينبغي أن يصبح مثالا تحذيه الأطراف في مختلف الصراعات التي تجتاح العالم.

فحسب، بل أن تنفذ بأمانة أيضا الإطار المتفق عليه في جنيف بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وعلاوة على ذلك، يتعين على كوريا الشمالية أن ترقى إلى مستوى التزاماتها وواجباتها وفقا للاعلان المشترك الخاص بلا نووية شبه الجزيرة الكورية.

وصون السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية ليس مجرد مسألة تؤثر على ٧٠ مليون كوري، بل هو أيضا مسألة استراتيجية ذات آثار حاسمة على منطقة شمال شرقي آسيا والعالم بأسره. وبالتالي فإننا نؤمن بضرورة الإبقاء على سريان مفعول اتفاق الهدنة الحالي إلى أن توضع آلية دائمة للسلم. وفيما يتصل بمعالجة جميع المسائل المتصلة بكوريا، تأمل حكومتي باخلاص أن ترد قيادة كوريا الشمالية بالاجاب على دعوتنا إلى الحوار والتعاون بين الكوريتين.

وكما لاحظت في البداية، فإن الذكرى السنوية الخمسين تهيئ فرصة فريدة للمجتمع الدولي لتجديد حيوية منظومة الأمم المتحدة وتعزيزها وإصلاحها. وتحقيقا لهذه الغاية، طرح عدد من المقترحات والدراسات والتقارير. وتتابع حكومتي عن كثر المناقشات البناءة التي جرت حتى الآن في إطار الأفرقة العاملة للجمعية العامة تلمسا للسبل الكفيلة بزيادة فعالية المنظمة وتعزيز كفاءتها وديمقراطيتها.

وبالنسبة لمجلس الأمن، فإننا نرى أنه ينبغي أولا وقبل كل شيء أن تراعى في اصلاحه ضرورة تحقيق التمثيل الجغرافي المنصف في عضويته وتعزيز الشفافية والكفاءة في طرائق عمله. ونظرا لما تنطوي عليه المسألة من أهمية قصوى وآثار تمس المسائل الأخرى، فإننا سوف نظل نتحلى بالمرونة والانفتاح لمختلف الأفكار والاقتراحات وسنواصل تقديم الاسهامات الواجبة لعملية بناء توافق الآراء. ونعتقد أيضا انه ينبغي تعزيز الدور التنسيقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وخصوصا في مجال الأنشطة التشغيلية.

وفيما يتعلق بالجانب المالي للأمم المتحدة، فإن مما يشير الانزعاج أن المبلغ الاجمالي للاشتراكات

نشيد اشادة خاصة بأولئك الذين ضحوا بحياتهم في خدمة المجتمع العالمي، ونتقدم بتعازينا إلى عائلاتهم.

إن الصور المفزعة للمعاناة الإنسانية في الصومال ورواندا ويوغوسلافيا السابقة تقتحم بيوتنا. ونرى بأعيننا اذلال الأمم المتحدة. وأوجه القصور الظاهرة في المنظمة العالمية أصبحت تشير الشكوك في امكانية تحقق التعاون العالمي المتعدد الأطراف. إلا أن مشاكل الأمم المتحدة هي في الواقع مشاكل دولها الأعضاء. وهي نتيجة اقتران الاحتياجات والتوقعات المتزايدة، من ناحية، بموارد غير كافية وبافتقار إلى الإرادة السياسية من الناحية الأخرى.

ورئيس وزراء السويد السابق، أولوف بالمه، عالج هذا الموضوع في خطاب ألقاه من على هذه المنصة قبل ١٠ سنوات في الجلسات الاستثنائية التي عقدت للاحتفال بالذكرى الأربعين لقيام الأمم المتحدة. إذ قال:

"ولا يجوز أن نجعل الأمم المتحدة كبش الفداء للمشاكل الناجمة عن قصورنا. فليست الأمم المتحدة هي التي لم ترتفع إلى مستوى طموحاتنا، ولكننا نحن الذين لم نرتفع إلى مستوى مثل الأمم المتحدة. وعن طريق تطوير أنفسنا وسياساتنا يمكننا أن نصلح وحسن من الأمم المتحدة". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٤٣، ص ٦٤-٦٥)

والأحرى بنا ألا نلعن الظلام بل أن نوحد شمعة. فلنستخلص الدروس ليس فقط من عمليات الأمم المتحدة الأكثر صعوبة التي جرت في السنوات الأخيرة بل أيضا من العمليات الأكثر نجاحا - كما في السلفادور وناميبيا وموزامبيق وكمبوديا.

لقد تعلمنا أنه يتوجب علينا القيام بالعمل في مرحلة مبكرة وقبل أن تغدو الكارثة حقيقة واقعة، أي قبل أن يفلت جني العنف من الزجاجة. إن ميثاق الأمم المتحدة يتيح لنا نطاقا واسعا من الجهود الوقائية. ويجب الاضطلاع بالعمل الواجب بموافقة الدول المعنية ومع احترام سيادتها. وإننا نناشد الحكومات: أن تقبل المساعدة التي تقدمها الأمم

وإذ تحتفل الأمم المتحدة بذكرى إنشائها الخمسين، نرى أن الوقت قد حان للتطلع إلى المستقبل. لقد تبدل وجه العالم. فنهاية الحرب الباردة وانتشار الديمقراطية والعولمة الاقتصادية، والنمو المتعظم للاتصالات أمور أدت إلى تغيرات بعيدة المدى. فأصبحت المسافات أقصر بين البشر، وازدادت الحدود القومية انفتاحا، وأصبح الترابط العالمي يتجلى بوضوح متزايد.

لم يعد الأمن مسألة عسكرية في المقام الأول. بل أن الأمن صار ينطوي كذلك على بناء الثقة وتحقيق العدالة وكفالة تكافؤ الفرص لتحقيق سلام دائم ومستدام، سواء في داخل البلدان، أو من خلال التعاون الوثيق فيما بين البلدان والشعوب.

وهذا التعاون ضروري على المستويين الإقليمي والعالمي. وأن المضي في توسيع الاتحاد الأوروبي سيكون خطوة نحو إقامة مجتمع يضم عموم أوروبا للعمل من أجل السلم والأمن. ولدينا فرصة تاريخية لإنشاء أوروبا موحدة، وتطوير الاندماج والتعاون في نهاية المطاف إلى درجة تصبح الحرب معها أمرا عصيا على التصور في أي مكان في قارتنا. وحسب رؤيتي، يجب أن يكون الاتحاد الأوروبي مشروعا حقيقيا للسلم، مفتحا لباقي دول أوروبا والعالم.

وفي الوقت نفسه، فإن التحديات الكبرى التي تواجه أمن البشرية أصبحت تحديات ذات طابع عالمي. ويجب مواجهتها من خلال إجراءات عالمية. وعليه، يجب علينا أن نعمل على تجديد حيوية منظومة الأمم المتحدة، وتكييف المنظمة مع الواقع الجديد. وإننا بحاجة إلى أداة فعالة للتعاون العالمي - أي للسلم والأمن، والتنمية المستدامة، والعدالة، والحياة الكريمة للجميع.

واستنادا إلى ٥٠ سنة من الخبرة، فإننا على قناعة بأكثر من أي وقت مضى، بأن الأمم المتحدة أداة لا غنى عنها لتحقيق هذه الأهداف، فتجربة ٥٠ سنة إنما تعزز من تأييدنا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

إن العاملين في خدمة الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم يتقدمون بإسهامات كبيرة في تحقيق هذه الغايات. وهم يستحقون عميق امتناننا، ونحن

الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في هذا المجال.

كما تعلمنا أنه يجب توفير القوات اللازمة لعمليات الرد السريع حينما تفشل التدابير غير العسكرية. فعندما يبدأ صراع ما في التصاعد يصبح لكل ساعة قيمة ثمينة. وعدم وجود قوات لحفظ السلام تكون حسنة التدريب والتجهيز ومستعدة للوزع بعد وقت قصير من الإخطار قد يحول دون القيام بعمل ناجح. والإخفاق في تنفيذ قرارات مجلس الأمن تنفيذا صحيحا بسبب الافتقار إلى القوات إنما يقوض احترام الأمم المتحدة. ونحن نرحب بالجهود التي تبذلها بلدان، مثل الدانمرك وكندا، لتحسين قدرة الأمم المتحدة على التأهب. وستساهم السويد بقوة دولية لتحقيق هذا الهدف.

وتعلمنا أيضا أن الولايات التي يعطيها مجلس الأمن لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يجب أن تصاغ بمزيد من الدقة. فالرسالات الواضحة التي توجه للأطراف المعنية مسألة ضرورية لأن الولايات غير الواضحة قد تؤدي إلى تصورات ملتبسة لدور الأمم المتحدة في الصراع المعين.

وتعلمنا الحاجة إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على قيادة عمليات السلام والتحكم فيها. ونرحب بالتعزيزات التي أدخلت على الأمانة العامة. ذلك أنه حينما تتدخل البلدان المساهمة بقوات، في سير العمليات بالميدان بالاتصال المباشر بقواتها تحدث بلبله. ووجود محفل فعال للتشاور مع المساهمين بقوات يمكن أن يساهم في الإدارة الأكثر فعالية لعمليات السلام. وهذا المحفل ينبغي إنشاؤه في إطار مجلس الأمن، ويفضل أن يكون ذلك وفقا للمادة ٢٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

وتعلمنا كذلك أنه من الضروري تحسين تنسيق الجهود الدبلوماسية والإنسانية والعسكرية، وأن من سيتولون العمل في الميدان - أي المنظمات الإنسانية والبلدان التي يحتمل أن تساهم بقوات - ينبغي أن يشاركوا، في مرحلة مبكرة، في المناقشات الخاصة بتنفيذ ولايات عمليات حفظ السلام المعقدة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على أهمية إدارة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية.

المتحدة أو المنظمة الإقليمية المعنية في حال اشتعال صراع داخلي في بلدها.

إن الجهود الوقائية نادرا ما تكون براقية. فهي لا تظهر في عناوين الصحف. وهي تتطلب عملا طويلا الأجل ومملا في معظم الأحيان، مع التركيز على الأسباب الجوهرية للصراعات، ولا بد من أن يستند هذا العمل إلى دعم سياسي مدروس.

ولا بد من تخصيص مزيد من الموارد للتدابير الوقائية. فهذا استثمار نحتاج إليه إذا أردنا تفادي مأس جديدة. والحكومة السويدية تعكف حاليا على دراسة السبل الكفيلة بتحسين قدرة الأمم المتحدة على الإنذار المبكر والعمل الوقائي.

لقد تعلمنا أن نركز على أمن البشر واحتياجاتهم. ويجب أن يظل هدفنا دائما التعايش الإنساني، بغض النظر عن الخلافات الثقافية أو الدينية أو العرقية. ولا يجوز أبدا أن نقتصر على رسم خرائط تعبر عن حقائق سياسات القوة. ويجب ألا نقبل إطلاقا شرور "التطهير العرقي"، وإلا فإننا في نهاية المطاف سنعرض أنفسنا ومستقبلنا للخطر.

وقد تعلمنا أيضا أهمية مبادئ القانون الدولي واحترام حقوق الإنسان، وضرورة الدفاع عن القانون الإنساني الدولي وتعزيزه، والتحقيق في جرائم الحرب. فعلى، مثلا، أن نعرف مصير من اختفوا في سربرينيتسا وجيبا. ونحن بتقدمنا مجرمي الحرب إلى المحاكمة سنعزيز احترام القانون الإنساني. ولا بد من إفهام مرتكبي أعمال القسوة والاغتصاب والتعذيب أنه لن يسمح لهم بأن يمارسوا هذه الانحرافات بلا عقاب. ونحن نؤيد المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومحكمة رواندا.

وقد تعلمنا أن الثقافة الديمقراطية توفر إمكانات أكبر لتلافي نشوب الصراع وحسمه. فيجب تشجيع مواصلة التحول الديمقراطي في فرادى البلدان، لأن ذلك هو الأساس لمجتمع دولي ديمقراطي. والسويد يشرفها أن تكون البلد المضيف للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية الذي يدعم عمليات التحول الديمقراطي في كل أنحاء العالم، والذي سيكون عمله مكثفا لجهود

ولجنة الحكم العالمي التي يرأسها سير شريدات رامفال ورئيس وزراء السويد، إنغفار كارلسون، تتقدم بعدة اقتراحات لجعل الأمم المتحدة أقوى وأكثر كفاءة وأكثر ديمقراطية. وتقرير تلك اللجنة يعتبر إسهاما قيما ومصدرا للإلهام في عملية إصلاح الأمم المتحدة.

أما مجلس الأمن فيحتاج إلى توسيع عضويته لكي يكون فعالا وأكثر تمثيلا. ونحن نرحب بضم ألمانيا واليابان كعضوين دائمين. وفي الوقت ذاته، لا بد من الوفاء بالحاجة إلى التوازن الجغرافي. إننا نريد مجلس أمن أكثر شفافية. ونحتاج إلى تشكيل للمجلس، وعملية لصنع القرار فيه يحولان دون انقسام العالم إلى مجالات للمصالح. وينبغي أن يستعرض بعد ١٥ إلى ٢٠ عاما أمر الإصلاح الذي يتم لمجلس الأمن بغية إدامة شرعيته وكفالة أقصى درجة من المرونة.

إننا نجتمع في وقت بلغت فيه الحالة المالية للأمم المتحدة مرحلة خطيرة. ويوم الاثنين الماضي أكد وزراء خارجية بلدان الشمال، في بيان مشترك، الخطر الذي يتهدد التعددية بسبب الأزمة المالية الراهنة. إن أزمة التعددية تتجلى في أوضح صورها في عدم استعداد بعض الدول الأعضاء لتسديد أنصبتها المقررة للأمم المتحدة بالكامل ودون شروط وفي حينها. فمن غير المقبول ألا يتجاوز حتى الآن عدد الدول الأعضاء التي سددت اشتراكاتها في الميزانية العادية لهذا العام ثلث العدد الكلي. إن البلدان تطلب دوما المزيد من المنظمة، ومع ذلك فإن بعضها غير مستعد لتسديد رسوم العضوية. ويبدو أنها تريد من الآخرين دفع الفاتورة.

إن القرارات التي تصدر بصورة انفرادية بالامتناع عن الدفع قرارات لا يمكن تبريرها. فالتدابير الانفرادية تقوض التعددية، وخاصة عندما يكون من يتخذها المساهم الرئيسي الأكبر. ومن المهيمن أن نرى الأمين العام يمضي وقته ويستنزف طاقته في التماس الأموال في الوقت الذي يطالب فيه المجتمع العالمي الأمم المتحدة أن تركز بالكامل على المهام التي أنشئت من أجلها.

إن الأمم المتحدة بحاجة إلى جدول أنصبة منقح بحيث يعبر على نحو أفضل عن قدرة الدول الأعضاء على الدفع. وقد قدمت حكومتني، بالاشتراك

ثم تعلمنا الحاجة إلى إشراك المنظمات غير الحكومية في تلك العمليات الإنسانية. وتعلمنا قيمة بذل الأمم المتحدة لجهود شاملة تدرج فيها في وقت واحد، عمليات المساعدة الإنسانية، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام طويل الأجل، بحيث تعزز كل عملية منها العمليات الأخرى.

وتعلمنا أن رصد احترام حقوق الإنسان يمكن أن يبني الثقة وبذلك يبدد المخاوف ويحول دون استعمال القوة.

وتعلمنا ما للمنظمات الإقليمية من أهمية حيوية فيما يتعلق بالسلام والأمن، كما يتوخى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تضطلع فعلا بدور بارز في إدارة الصراعات في أوروبا. وفي أجزاء أخرى من العالم - في أفريقيا وآسيا والأمريكتين - هناك منظمات إقليمية ودون إقليمية قادرة على الوفاء بمهام مماثلة، وذلك بدعم من الأمم المتحدة إذا دعت الضرورة.

وينبغي أن تستند العمليات العسكرية إلى قرارات تتخذها الأمم المتحدة، أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أو المنظمات المماثلة في المناطق الأخرى. وهناك ترتيبات إقليمية أخرى قد يسند إليها دور في تنظيم وتنفيذ مثل هذه العمليات، ولكن الهيئات التي ذكرتها توا يجب أن تتحمل المسؤولية السياسية والاستراتيجية العامة.

والآن وقد اقتربنا من القرن الحادي والعشرين، توفر لنا الذكرى السنوية الخمسون لإنشاء الأمم المتحدة فرصة لإرساء أساس متين لتعاون عالمي أفضل. والسويد ترحب بعملية الإصلاح الجارية حاليا في الأمم المتحدة. واعتناق التعددية يقتضي منا جميعا أن نسمو فوق المصالح قصيرة النظر، وأن نركز على ما هو أفضل للتعاون العالمي. ونحن بحاجة إلى قيادة سياسية من حكوماتنا إذا كنا نريد إحراز تقدم.

وتكثيف الأمم المتحدة لمطالب العصر الجديد أمر يتطلب عملا شاقا ومفاوضات صعبة. ويجب ألا تفوتنا الفرصة التي يوفرها هذا العيد. إننا نحتاج إلى تقدم سريع. ونحتاج إلى جدول زمني واضح وإطار شامل لإجراء التغيير اللازم.

مع المملكة المتحدة، مقترحات ملموسة لمعالجة هذه المشكلة.

ولا بد على المدى الطويل من تعزيز القاعدة المالية للأمم المتحدة. ويلزم أيضا دراسة إمكانية إيجاد مصادر مالية إضافية.

إن الفقر والبيؤس الاجتماعي يمثلان أخطر تهديدين للسلم والأمن الدوليين على المدى البعيد. وقد وقعت البلدان الأفقر في حلقات مفرغة بسبب أعباء الديون. ويجب أن تعطى الأمم المتحدة دورا أقوى وأكثر تحديدا في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

وهناك حاجة إلى جعل تقسيم العمل في مجال المساعدة الإنمائية أكثر وضوحا. والمطلوب أن يكون هناك تنسيق أفضل وتحديد أوضح للأولويات فيما بين وكالات الأمم المتحدة الإنمائية، وإدارة أكثر فعالية. ويجب أن تكون المجالس التنفيذية لهذه الوكالات في وضع يمكنها من القيام بدورها الرائد في تقديم المساعدة الإنمائية. وعلاوة على ذلك، نحن بحاجة إلى صور محسنة للتمويل، مع جعل جزء أكبر من المساعدة حصصا مقرر ومتفاوضا عليه مسبقا. ويلزم المزيد من التخطيط الطويل الأجل للمساعدة، ويجب تحسين إمكانية التنبؤ بتدفق الموارد.

ولا تزال السويد من أكبر المساهمين الطوعيين في أنشطة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية. ونحن نتوقع من البلدان المتبرعة الأخرى أن تتحمل مسؤولياتها بنفس القدر. وفيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الإجمالية، يجب أن تتمكن أغلبية البلدان المانحة من بلوغ هدف الأمم المتحدة وقدره ٠.٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي.

إن الأمم المتحدة تعيش في عصر القنبلة الذرية. ونحن لم نعد اليوم نقبل العيش في ظل أي تهديد نووي. لقد كان التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. ونحن نحث تلك الفئة القليلة من الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار أن تفعل ذلك دون إبطاء، لتبين للمجتمع العالمي بجلاء أنها تنبذ خيار الأسلحة النووية.

في شهر أيار/مايو من هذا العام، أكدت الدول الـ ١٨٠ التي انضمت إلى معاهدة عدم الانتشار أن هدفها النهائي هو القضاء على الأسلحة النووية. ويوجد الآن بالفعل حظر دولي على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وينبغي أن نتمكن، إذا توفرت الإرادة السياسية، من التوصل في فترة تتراوح بين ١٠ إلى ١٥ سنة إلى اتفاق يحظر جميع الأسلحة النووية، مما يجعل هذا التهديد لبقاء الإنسانية فصلا عابرا في تاريخنا.

ويجب التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب في عام ١٩٩٦ تحظر بمقتضاها جميع التجارب النووية إلى الأبد. وفي الوقت ذاته، نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الامتناع عن إجراء أية تجارب نووية كيما تضمن استمرار ثقتنا بمستقبل خال من الخوف من المحرقة النووية.

وفي كل يوم، وفي كل ساعة، وفي مختلف مناطق العالم، تؤدي الألغام المضادة للأفراد بصورة عشوائية إلى تقطيع أوصال المدنيين الأبرياء، وكثيرون منهم من الأطفال. إن المؤتمر الجاري في فيينا لاستعراض اتفاقية الأسلحة لعام ١٩٨٠ ينبغي أن يسفر عن نظام معزز ومقوى بصورة ملموسة لمقاومة الألغام المضادة للأفراد. وهذا حتمية أساسية وأخلاقية وإنسانية، وخطوة على الطريق نحو الحظر الدولي الكامل لاستخدام الألغام المضادة للأفراد. وفضلا عن ذلك، يلزم استثمار موارد كبيرة في إزالة الألغام إزالة فعالة. والسويد على استعداد للإسهام بخبراتها وتقديم المساعدة من أجل التوصل إلى تكنولوجيا أكثر تقدما في هذا الميدان.

وفضلا عن ذلك، اقترحت السويد في مؤتمر فيينا بروتوكولا إضافيا بشأن الأسلحة التي تسبب فقدان البصر. إننا نعمل منذ أكثر من عقد على التحريم الصريح لاستخدام الأسلحة التي تسبب فقدان البصر في الحرب. ونحن نأمل الآن أن يصبح هذا البروتوكول مقبولا عالميا.

إن الأمن مفهوم واسع في عالم اليوم. ونحن نعلم أن الفقر والظلم الاجتماعي وتردي البيئة والنمو السكاني السريع وتدفقات اللاجئين على نطاق واسع أمور تولد الخوف والإخلال بالنظام والصراعات.

ويعرب وفد أوكرانيا أيضا عن شكره للسيد أمارا إسي على إدارته الناجحة للجمعية العامة في دورتها الماضية. وتربطني بالوزير إسي سنوات عديدة من التعاون الوثيق، وإنني أقدر فيه مناقبه الدبلوماسية والإنسانية.

هناك تواريخ لا يمكن أن تنسى في التقويم التاريخي. وسنة ١٩٤٥ هي من التواريخ التي لا تنسى. ومؤخرا احتفلنا جميعا بالذكرى الخمسين لنهاية الحرب العالمية الثانية. وان التقويم التاريخي للحياة الدولية يرتبط إلى الأبد بتاريخ الأمم المتحدة على مدى نصف قرن.

وفي معرض الإشادة بمؤسسي الأمم المتحدة، وأوكرانيا منهم، يود وفدي الإشارة إلى الدور الريادي للرئيس فرانكلين ديلانو روزفلت - أحد مؤسسي المنظمة العالمية وواضع اسمها - الأمم المتحدة. ونحن واثقون بأن الأمم المتحدة تستطيع أن تتوصل إلى أسلوب مناسب للإشادة بذكرى هذا الشخص المرموق.

خلال نصف القرن الماضي اكتسبت الأمم المتحدة، أكثر من أي منظمة دولية أخرى، مصداقية بوصفها أداة يعتمد عليها لصون السلم، ووسيطا ومشاركاً فعالاً في التسوية السلمية للصراعات، ومدافعاً عن حقوق الإنسان. وقد لعبت الأمم المتحدة دوراً حاسماً في إنهاء استعمار الشعوب وفي تقرير مصيرها. وأثبتت الأمم المتحدة قدرتها على البقاء حيث خبرت عقوداً صعبة من الحرب الباردة، وكثيراً ما شهدت جدران ومنصة مقرها صراعاً كتلتين متعارضتين. وقد لمست أوكرانيا أيضاً دعم الأمم المتحدة الكبير، وهي التي أخذت مؤسسات دولتها في التطور مع تطور الأمم المتحدة واكتملت إقامتها بعد إعلان الاستقلال في عام ١٩٩١.

ولقد أثبتت الأحداث المثيرة التي وقعت في الربع الأخير من القرن العشرين، أن السلم هو القمة الطبيعية للثالوث الفلسفي "السلم - التنمية - الديمقراطية". وأوضح مثال لهذا هو الصراع المأساوي في إقليم يوغوسلافيا السابقة. إن هذا الصراع، بحكم طبيعته يعزى إلى الانفصالية العدوانية والمواجهة العرقية والتعصب الديني. وأخطر شيء هو تحول هذا الصراع - من حيث نطاقه وتطورات

إن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بالبيئة والتنمية، وحقوق الإنسان، والسكان، والقضايا الاجتماعية، والمرأة، والمستوطنات البشرية، هي كلها مؤتمرات تتناول قضايا حيوية من قضايا بقاء البشرية. ونحن نرحب بنتيجة تلك المؤتمرات، التي كان آخرها مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين. فنحن بحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية والآثار المترتبة على الظلم الاجتماعي. ولا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة إلا بمشاركة المرأة مشاركة تامة.

وبالنسبة للسويد، فإن التعاون المتعدد الأطراف هو أهم أداة للإمساك بنصية قضايا البقاء الحاسمة. ولهذا السبب، سنظل من الأعضاء الناشطين في الأمم المتحدة. ولهذا السبب، نؤمن بإخلاص بأن التعددية ليست مسألة تضامن فحسب بل هي في الحقيقة مسألة مصلحة ذاتية مستتيرة.

وكتعبير عن التزامنا القوي تجاه الأمم المتحدة والسلم والأمن الدوليين، فإن السويد أصبحت مرشحة لعضوية مجلس الأمن في فترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٨. إن ترشيحنا مسألة ذات أولوية قصوى بالنسبة لحكومة السويد وشعبها. وقد قدم ترشيحنا بتأييد كامل من بلدان الشمال الأربعة الأخرى. وفي المجلس، سنسهم إسهاماً بناءً في عمله. وتفايناً في خدمته سيتسق مع سجلنا الماضي كعضو في الأمم المتحدة. فتأييدنا لمثل الأمم المتحدة وأنشطتها إنما هو تأييد ملموس كبير لا يتزعزع أبداً.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة لوزير خارجية أوكرانيا، السيد غينادي أودوفينكو.

السيد أودوفينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أهني رئيس الجمعية العامة، السيد فريetas دو أمارال على انتخابه لهذا المنصب السامي. إن إدارة أعمال أكثر أجهزة الأمم المتحدة تمثيلاً في عيدها الخمسين شرف كبير لأي سياسي ودبلوماسي وكذلك للبلد الذي يمثلها. ونأمل أن تجد رؤيته لمستقبل المنظمة، التي وردت في ملاحظاته الافتتاحية، التأييد بين الدول الأعضاء.

المرتبطتين بها، تدعو جميع البلدان إلى الإسراع بالتصديق على هذا الصك.

وفي الوقت ذاته، على الرغم من كل الصعوبات والأخطاء في التقدير التي لم يسبق لها مثيل في إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة، نرى أنه من الضروري الإبقاء على قوات الأمم المتحدة هناك. لذلك ينبغي أن نواصل البحث عن وسائل لإيجاد تسوية سلمية للصراع. ويبدو في الوقت الحالي أن الجميع يوافقون على أنه لا يوجد بديل لتسوية سياسية. ونرحب بالجهود المبذولة في ذلك الاتجاه ونرحب بوجه خاص بتكثيف أنشطة الولايات المتحدة في هذا الصدد في الآونة الأخيرة. ونرى أيضا أن روسيا تستطيع أن تضطلع بدور أكبر وبناء في التسوية السلمية. وأوكرانيا من جانبها، بوصفها مساهما رئيسيا في قوات الأمم المتحدة للحماية، على استعداد لمواصلة تعاونها مع الأمم المتحدة في هذا المجال. وأود أنؤكد أن كييف على استعداد، عند الاقتضاء، لاستضافة اجتماع لقادة أطراف الصراع تشارك فيه جميع البلدان والمنظمات الدولية المعنية. وقد بعث رئيس أوكرانيا، ليونيد كوشما، رسائل تتضمن مقترحات مناسبة إلى قادة صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك.

ويمكن في رأينا، تكثيف عملية تسوية الصراع اليوغوسلافي عن طريق توسيع تشكيل فريق الاتصال، ودراسة نهج جديدة. ومثالا على ذلك، نذكر الاجتماع الدولي المتعلق بالبوسنة الذي عقد يوم ٢١ تموز/يوليه في لندن، والذي شارك وفد أوكرانيا فيه.

ونحن، إذ نقدر عاليا الإسهام الشخصي الكبير للأمين العام بطرس بطرس غالي في تطوير فلسفة حفظ السلام، نعتبر أن النهج الجديدة في هذا الميدان تتطلب تطورا عمليا إضافيا، ولا سيما مبدأ استخدام قوة الرد السريع التي تعمل فعلا بنشاط كبير في يوغوسلافيا السابقة.

وما زالت مسألة تنفيذ فكرة إنشاء قوة احتياطية للأمم المتحدة تبدي أوكرانيا استعدادها للمشاركة فيها، مسألة معلقة لم يبت فيها.

ونحن نعتبر أن الدبلوماسية الوقائية التي دلت على إمكانيتها في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية

ونتائجها الفاجعة - إلى تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين. وأعتقد أن الشيء المؤلم لنا جميعا، نحن أعضاء الأمم المتحدة، هو أننا مضطرون مرارا وتكرارا إلى العودة إلى هذه المسألة حتى خلال دورة الجمعية العامة التي نحتفل فيها بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة.

لقد كشفت عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في هذه المنطقة الجوانب الإيجابية والسلبية للجهود الدولية. ويوضح المثال اليوغوسلافي بصفة عامة أن إعادة النظر في دور الأمم المتحدة وتكييف دورها مع الحقائق الراهنة يسيران ببطء شديد. ويبدو أحيانا كما لو أن الأمم المتحدة لا تزال تعيش بعقلية الماضي، الأمر الذي لا يسمح لها بأن تستخدم إمكاناتها بفاعلية ويجعلها تطلب من منظمات أخرى مساعدتها. وعلاوة على هذا نرى أن معظم المشاكل التي تواجهها الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة مرجعها أنه لا يحترم على الأقل عدد من المبادئ الرئيسية الراسخة لحفظ السلام.

ويصدق هذا بصفة خاصة على مبدأ عدم التحيز. فاستعراض المناقشات التي جرت في مجلس الأمن وأنشطة فريق الاتصال لا يعطي للأسف أساسا كافيا للكلام عن عدم تحيز سياسي حقيقي في مواقف بعض أعضائهما تجاه جميع أطراف الصراع في يوغوسلافيا السابقة. ونتيجة لهذا فإن الرأي العام الدولي يستند إلى سياسة المعايير المزدوجة والتقييمات والقرارات المتحيزة، وهذا لا يعزز مصداقية منظمنا.

ومن المسلم به من الجميع أن نجاح التسوية النهائية لأي صراع يعتمد على إرادة المتحاربين واستعدادهم للدخول في حوار ووساطة دولية. وفي الوقت ذاته لم تتوافر دائما موافقة الأطراف المتصارعة على تسهيل جهود حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة. وقيام أطراف الصراع في يوغوسلافيا السابقة بأخذ قوات حفظ السلام رهائن يجعلنا نفكر تفكيراً جدياً في ضرورة إنشاء آلية شاملة لاستخدام القوة وتحسين حماية أفراد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإن أوكرانيا، التي بادرت بالعمل على إعداد اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد

مدلول رمزي. وقراره بتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى هو حقا إنجاز تاريخي. ولا أعتقد بأنه من المبالغة القول بأن انضمام أوكرانيا، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتصديقنا على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها ودخولها حيز النفاذ، اضطلعوا بدور كبير في جعل هذا الحدث حقيقة واقعة. هكذا أسهمت أوكرانيا إسهاما ملموسا في القضية العالمية - ألا وهي تحرير البشرية من أخطر أسلحة الدمار الشامل. وقيام أكبر ثالث دولة نووية طوعيا بنذ هذه القوة المهددة في القرن العشرين أمر لا مثيل له.

ولا شك في أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية معاهدة رئيسية بين جميع المعاهدات القائمة المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، لأنها تتيح فرصة لتنسيق السياسات بصورة مستمرة في ميدان نزع السلاح النووي، مما يتيح للدول غير النووية أن تجري حوارا، على قدم المساواة، مع الدول النووية. وفي الوقت نفسه، أود التأكيد على أن من رأيي أوكرانيا، أنه على الرغم من العدد القياسي للمشاركين في معاهدة عدم الانتشار - ١٧٩ بلدا - لا يسعنا أن نعتبر الوضع مستقرا عندما تتواجد دول تبني أمنها على حيازة الأسلحة النووية جنبا إلى جنب مع دول لم تمتلكها قط أو قامت بنبذها.

وفي هذا الصدد، تعلق أوكرانيا أهمية كبرى على المفاوضات المتعلقة بمعاهدة بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن المؤسف أن المجتمع العالمي لم ينجح في إسباغ طابع محدد على الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة بإبرام هذه المعاهدة، ولكننا نتشاطر الآمال في أن تختتم المحادثات ذات الصلة بنجاح في موعد لا يتعدى عام ١٩٩٦. وفي هذا السياق، ثمة أهمية خاصة لالتزام جميع البلدان بالوقف الاختياري للتجارب النووية. وقد أثارت التجارب النووية التي جرت مؤخرا قلقا له ما يبرره في العالم بأسره. ومثل هذه الأعمال لا تفضي إلى تعزيز المناخ الدولي المؤاتي الذي ظهر بعد انتهاء الحرب الباردة.

إن الترسانات الضخمة الموجودة والمليئة بالأسلحة التقليدية، والخطر الذي تشكله على البشرية، يضعان هذه الأسلحة على قدم المساواة مع أسلحة الدمار الشامل، ويتطلبان اليقظة الشديدة

السابقة، هي أحد الاتجاهات التي تتصف بالأولوية في تطوير أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي هذا السياق، نقترح مجددا النظر في إنشاء مجلس دائم من الوسطاء الدوليين داخل الأمم المتحدة، وبالتحديد داخل مكتب الأمين العام، يضم في عضويته شخصيات سياسية معترف بها دوليا ولها وزن سياسي على الصعيد الدولي.

ولا تزال الجزاءات الاقتصادية أداة هامة في أنشطة الأمم المتحدة لتسوية الصراعات. ونعتقد بأنه من الضروري في هذا الميدان وضع آلية شاملة ومفضلة لتنفيذ الجزاءات، تأخذ بعين الاعتبار أيضا جميع آثارها المحتملة، بما في ذلك الأثر السلبي على البلدان غير الأطراف في الصراع، ونحن نرى أنه تبين الآن أن نظام الحظر المفروض على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هو نظام عقيم ولم يحقق الهدف الرئيسي المتمثل في تعزيز التسوية السلمية للصراع. وترى أوكرانيا أنه، إلى جانب عملية استكمال التسوية السياسية، ينبغي لمجلس الأمن أن يرفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التي أظهرت بالفعل رغبتها في المساعدة على إحلال السلام. وفي الوقت نفسه، ننطلق من الفرضية القائلة بأن الاعتراف المتبادل والمتزامن بالدول التي ظهرت في إقليم يوغوسلافيا السابقة ينبغي أن يكون شرطا هاما لرفع الجزاءات.

ويجب أن يظل المبدأ القائل بأن ما من دولة أو منظمة إقليمية يمكن أن تعطى بمفردها الحق في أن تكون الضامن الرئيسي للسلام والأمن في منطقة أو في أخرى، حجر الزاوية لأنشطة الأمم المتحدة لمنع الصراعات وإدارة الأزمات.

ومن بين الأعمال التي قام بها المجتمع الدولي في العام الماضي يمكننا أن نذكر إنجازات كثيرة هامة أصبحت مكاسب مشتركة لنا. فاليوم، يجري في واشنطن، احتفال بالتوقيع على الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني، ونريد أن نهني بإخلاص الطرفين وجميع أولئك الذين ساهموا في هذا الإنجاز.

وأود أن أسهب في الكلام عن إنجاز معين له أهمية لبلدي. فمؤتمر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كان بلا شك الحدث الرئيسي منذ انعقاد الدورة الماضية في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ولانعقاد هذا المؤتمر داخل هذه الجدران

سيرها في طريق الإصلاح الاقتصادي وتنفيذه السريع أن تبحث عن نموذجها الوطني للتحويل الاقتصادي. وأصبحت المهمة الرئيسية العاجلة للحكومة اليوم هي إنشاء نظام فعال للحماية الاجتماعية.

وما فتئت أهم أولويات الرئيس كوشما وحكومة أوكرانيا الحفاظ على السلام المدني والانسجام بين الإثنيات في البلد. وقد نجحت أوكرانيا في سنوات استقلالها الأربع في علاج المواقف الصدامية بالطرق السياسية السلمية. أما إنجازات أوكرانيا في ميدان تأمين حقوق الأقليات الوطنية فتتضح بوجه خاص بالمقارنة بالصراعات العديدة التي تبقى للأسف واقعا في أراضي الاتحاد السوفياتي السابق.

وقد اكتسبت أوكرانيا سمعة دولية عالية بفضل تشريعاتها الوطنية في هذا المجال وخاصة لدى منظمات مرموقة مثل مجلس أوروبا الذي تأمل أوكرانيا أن تنضم الى عضويته هذا العام. ولكن في الوقت نفسه تواجهنا مشاكل في هذا المجال وخاصة فيما يتعلق بإعادة توطين السكان التتار الكريمييين المنفيين وممثلي عدد من الأقليات الوطنية الأخرى.

وقد وضعت حكومة أوكرانيا برنامجا وطنيا واسع النطاق يرمي الى حماية حقوق الأقليات الوطنية والشعوب الأصلية، وأنشأت صندوقا خاصا بشعوب كريميا المنفيين. أما بالنسبة لأوكرانيا التي تواجه ظروف أزمة اقتصادية وأوضاعا مالية معقدة ونقصا في الهياكل الأساسية الضرورية وفي الخدمات والآليات، فإن مهمة استيعاب مئات الألوف من الأشخاص المنفيين العائدين، تبدو بالغة التعقيد. ويتطلب حل هذه المشاكل اتباع نهج متعدد الجوانب يتمثل في تعبئة وتوحيد الجهود على كل من الصعيد الوطني والصعيد الإقليمي والصعيد الدولي الأوسع.

تنطلق أوكرانيا في أنشطتها الدولية من أن التنمية المستقرة هي الضامن للسلام الدائم.

وفي الوقت الراهن وقد أخذت الإصلاحات الاقتصادية في أوكرانيا تكتسب زخما، نهتم بوجه خاص بتوسيع نطاق أنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي،

ذاتها. وتقوم أوكرانيا منذ اليوم بالوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وبغية دعم المبادرة التي تقدمت بها الجمعية العامة، أعلنت حكومة أوكرانيا وقفنا اختياريا لتصدير الألغام المضادة للأفراد.

إن مسار تطور التاريخ يدل دلالة حية على الترابط بين صون السلم والأمن وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى اعتمادهما على بعضهما البعض. وعلى الرغم من الإنجازات الهامة التي تمت في هذا الميدان، فإن الصورة الراهنة للعالم اليوم أبعد ما تكون عن المثالية. فمشاكل البطالة، والتخلف الإنمائي، والفقر، والانحلال والانعزال الاجتماعيان، أمور تتطلب حولا عاجلة. ولهذه المشاكل آثار سلبية شديدة على الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والتي تنفذ إصلاحات أساسية.

لقد ورثت أوكرانيا حملا ثقيلا من المشاكل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، وهي تمر بفترة عسيرة من التحول السياسي والاقتصادي الجذري. وبعد أن أرست أوكرانيا الأسس الرئيسية لنظام سياسي ديمقراطي ومجتمع مدني على مدى السنوات الأربع الماضية، دخلت في مرحلة جديدة من التنمية. وأعلن رئيس أوكرانيا، ليونيد كوتشما، في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، سياسة اقتصادية جديدة تركز على تنفيذ إصلاح اقتصادي أساسي. وترمي جهودنا الرئيسية الآن إلى زيادة تعزيز الدعائم الديمقراطية بصورة إضافية وإنشاء اقتصاد السوق ذي التوجه الاجتماعي، وتنفيذ سياسة خارجية منفتحة وممكن التنبؤ بها ومتسقة. وتجري مواصلة العمل على إصلاح نظام الدولة القائم على تقسيم السلطة. وخلافا لبلدان ما بعد المرحلة السوفياتية، استطعنا أن نخرج دون مواجهة عنيفة من المأزق الدستوري. والمرحلة الهامة هي الآتية وتمثل في الصياغة النهائية لدستور جديد لأوكرانيا واعتماده. ويجري تدريجيا إنشاء شبكة متنوعة من العلاقات الاقتصادية الخارجية. ويجري تكثيف عملية إدماج الاقتصاد الوطني في الحيز الاقتصادي العالمي.

وفي الوقت نفسه ما زال اقتصاد أوكرانيا يعاني من ظاهرة الأزمة. وأصبح على أوكرانيا بعد

وفي الوقت نفسه أود التأكيد على أن لدى أوكرانيا تقديرا واقعيًا لقدرة الأمم المتحدة على حل مشاكلنا الوطنية. فنحن لا نهدف إلى منافسة البلدان القليلة الحظ من النمو على الموارد المحدودة للمنظومة الإنمائية للأمم المتحدة. ونحن مستعدون وراغبون في التعاون مع جميع الشركاء الذين يهمهم الأمر، ونعتمد على النشاط الهادف الذي يبذله المجتمع الدولي لإيجاد الظروف المؤاتية لتوسيع فرص وصول صادرات أوكرانيا إلى الأسواق العالمية. ونرجو أن تلعب منظمة التجارة العالمية، التي تعرب أوكرانيا عن استعدادها للانضمام إليها، دورا هاما في توسيع وتنويع التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية الدولية.

لقد كان للمشاكل المالية التي واجهتها الأمم المتحدة صدى سياسي حاد في الفترة الأخيرة: ولا يمكن إلا أن نستخلص من ذلك نتيجة واحدة هي أن النظام المالي الحالي عاجز عن ضمان التسيير الفعال لأعمال المنظمة في ظل الوضع الراهن وأنه يحتاج إلى إصلاح شامل.

ونحن نفهم تماما أن الأزمة المالية في الأمم المتحدة ليست وليدة الظروف السياسية والاقتصادية فحسب بل تعزى أيضا إلى أن نظام توزيع النفقات معيب لأنه يقوم على مبادئ بالية. وسوف تؤيد أوكرانيا بنشاط إجراء تغييرات تدريجية في طرق تحديد جداول تقدير الاشتراكات وفي المخطط الخاص للإنفاق من أجل تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بهدف تطبيق مبدأ القدرة على السداد.

ومما يعوق مشاركة أوكرانيا الكاملة في أنشطة الأمم المتحدة مقدار اشتراكها المبالغ فيه والدين الثابت في ذمتها من أجل تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. أن الدولة التي اتخذت قرارات سياسية لخير المجتمع العالمي بالتخلي الطوعي عن الأسلحة النووية وبوقف نشاط معمل الطاقة في تشرنوبيل يجب أن تكون قادرة على تركيز مواردها أولا على تنفيذ تلك القرارات. وأوكرانيا التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول بالغة الصعوبة والتي تعاني كذلك من خسائر اقتصادية بالمليارات نتيجة لالتزامها الصارم بالعقوبات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، لا

الهادفة إلى تهيئة الظروف اللازمة لدمج الاقتصاد الأوكراني وسائر الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الحيز الاقتصادي العالمي. فالأمم المتحدة أداة هامة للنهوض بهذه العملية، ونحن نقدر ما يبديه أعضاء هذه المنظمة من تفهم عميق لمشاكل البلدان التي تمر بمرحلة تحول، ومنها أوكرانيا.

ونحن نؤمن بأن إيجاد الظروف الداخلية المسبقة لتنمية أوكرانيا على نحو مطرد ومتدرج له بعد دولي كذلك. ووضع أوكرانيا الجغرافي السياسي يحول جهودها الرامية إلى إقامة دولة قوية اقتصاديا إلى عامل هام في تهيئة ضمانات السلام والاستقرار والأمن - بما في ذلك في الميدان الإيكولوجي - في القارة الأوروبية.

وكان هذا الفهم العميق للترابط العالمي هو الذي أملى بوجه خاص على الرئيس كوشما قراره السياسي بوقف تشغيل محطة تشرنوبيل للطاقة النووية في موعد أقصاه عام ٢٠٠٠. ويصادف العام القادم الذكرى السنوية العاشرة لكارثة تشرنوبيل التي لم تكتف بترك ندب عميقة الغور في أرواح الجيل الحالي من سكان أوكرانيا وبيلاروسيا وروسيا، بل كان لها أيضا بعد عالمي. ونحن نقترح إعلان عام ١٩٩٦ عاما لذكرى تشرنوبيل وتنظيم أنشطة خاصة برعاية الأمم المتحدة. وأود مرة أخرى في عشية هذه الذكرى الفاجعة التأكيد على أن مشاكل الأمان النووي ووقف النشاط السبيء للمرافق النووية الصناعية العتيقة والردئية الأداء مسائل حساسة، وليس ذلك بالنسبة لأوكرانيا وحدها. ونحن على يقين من أن الوقت قد حان للتوصل إلى حل عملي للسلسلة الكاملة من القضايا المتعلقة بالحادثة وخاصة بسبب طول أمد عواقبها. وكلما أسرعنا باستثمار الأموال في إيجاد الحل لهذه المشكلة، تمكنا من التغلب عليها بأقل مما يمكن من النتائج السلبية بالنسبة للبشرية. ونحن نرجو ألا يقتصر دعم المجتمع الدولي لجهود أوكرانيا على وقف نشاط محطة توليد الطاقة في تشرنوبيل فحسب، بل أن يمتد أيضا إلى حل مجموعة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية المتصلة به برمتها. ونرحب بوجه خاص بالمشاركة الدولية الواسعة النطاق في إنشاء مركز دولي علمي تكنولوجي في تشرنوبيل.

مستهل هذه الدورة التي تتزامن صدفة مع الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء منظماتنا.

عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة.

ومن دواعي سروري الشديد أن أتقدم لكم، السيد الرئيس، بتهانئي الحارة على انتخابكم الباهر لرئاسة الدورة الخمسين للجمعية العامة. فانتخابكم، والجهود المتميزة التي يبذلها بلدكم، البرتغال، داخل أسرة الأمم العظيمة هذه، من دواعي ارتياح وفد بلدي. وأثق في أنكم، بخبراتكم وقدراتكم الدبلوماسية العظيمة، ستقودون مداولاتنا بنجاح كبير.

وأود أن أضم صوتي الى أصوات الوفود الأخرى لكي أشيد إشادة حقبة بسلفكم السيد أمارا إيسي، ممثل جمهورية كوت ديفوار الشقيقة، الذي ساعدتنا ديناميته وحنكته وخصاله الدبلوماسية العظيمة على المضي قدما سعيا وراء الاستجابة للتحديات التي يواجهها عالمنا اليوم.

وأود هنا أيضا أن أعرب عن تقدير حكومة بلدي للسيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام، للعمل الهائل الذي أنجزه وللتصميم والحكمة اللذين يتحلى بهما في إيجاد الحلول لجميع المسائل الأساسية ولا سيما تلك المسائل المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية والديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

وأود أن أهني شعب بالاو على انضمامه لعضوية الأمم المتحدة بصفته الدولية العضو ال ١٨٥. ووجود ممثلي هذا البلد معنا هنا يؤكد مرة أخرى الطابع العالمي لمنظماتنا.

من الواضح أن السنوات القليلة الأخيرة في هذا القرن تتسم بالآزمات والصراعات، مما يوجد طابعا من القلقلة بالنسبة لمستقبل الجنس البشري. ولكن علينا أن نسلم بأن المجتمع الدولي يبذل جهودا ضخمة لإعداد استراتيجيات عالمية للسلام والأمن في جميع أنحاء العالم، آخذا في الاعتبار البيئة والتنمية المستدامة وتحرير المرأة وحماية الطفل.

وعلى الرغم من هذه الجهود، هناك أجزاء عديدة من العالم تعاني بشدة من الفقر والتخلف ولا تحصل بعد على ما يكفيها من الغذاء أو الماء

تستطيع بأي حال أن تظل رهينة لتسوية مشاكل الأمم المتحدة المالية.

إن العالم في تغير. وغدت مواجهات الحرب الباردة بين الكتلتين بل ونظام الكتلتين ذاته طي النسيان. ويتزايد التكافل بين الدول على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ونظرا لطبيعة المشاكل الدولية العصرية ينبغي أن نكون مستعدين لمواجهة تحديات عهد جديد. نحن بحاجة الى أمم متحدة قوية وفعالة. وينبغي أن يشمل تجديدها هيكلها ذاته وطبيعة أنشطتها وفقا لمتطلبات العهد الجديد. ونحن نرى ضرورة اتخاذ عدد من التدابير لإضفاء الطابع الديمقراطي على أنشطة مجلس الأمن وبوجه خاص زيادة شرعية قراراته والشفافية في أعماله.

وبصفة عامة، تؤيد أوكرانيا نشاط الفريق العامل مفتوح العضوية بشأن إصلاح مجلس الأمن وتأمل أن تؤخذ بعين الاعتبار في عملية الإصلاح مصالح كل المجموعات الإقليمية، بما فيها، وأؤكد على ذلك، فريق دول أوروبا الشرقية. وتؤيد أوكرانيا أيضا الاقتراحات المتعلقة بتحسين أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتوافق على تخفيض عدد الموظفين والنهوض بفعالية الأمانة العامة وتخفيض عدد البنود المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة.

وختاما، أود استعارة حكمة شائعة تقول ما معناه إنه عندما تنتقد ما تراه في المرأة، فأنت تنتقد نفسك. والأمم المتحدة بحاجة الى تجديد، فعلينا أن نجدد أنفسنا. ولن تصبح هذه المنظمة أكثر فعالية وأهمية إلا إذا أبدى أعضاؤها ما يكفي من الحرص على بذل جهود عملية. ولا أود لهذه الجمعية أن تستمع مرة أخرى في القرن الحادي والعشرين الى أمنيات لا يساندها تصميمنا السياسي على العمل الجاد واستعدادنا له.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن للسيد كوزو زومانيفي، وزير خارجية غينيا.

السيد زومانيفي (غينيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني كثيرا، بل ويشرفني حقا، أن أنقل الى الجمعية العامة أطيب تحيات شعب غينيا وحكومتها ورئيسها الجنرال لانسانا كونتي في

ويجدر بنا هنا أن نشيد بالجهود المشتركة التي بذلتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمجتمع الدولي في سبيل إقرار السلام والمصالحة في ذلك البلد الشقيق.

وبالنسبة لمسألة الصومال، يأسف وفد بلدي للطريق المسدود الذي تواجهه عملية السلام في الوقت الحالي. ونود أن نحث جميع أطراف الصراع على التحلي بالحكمة والتفاهم فيما بينها من أجل إيجاد تسوية سلمية للأزمة.

وبالنسبة لرواندا وبوروندي، يعتقد وفد بلدي أنه تعزيزا للجهود الضخمة التي يبذلها المجتمع الدولي، ينبغي لأولئك المشتركين من تلك المجتمعات أن يتغلبوا على الكراهية ويتحلوا بروح العفو ويشجعوا المحبة والحوار.

واليوم، يشهد الصراع في الشرق الأوسط تطورا إيجابيا. ونجد في هذا الصدد أن قيام الحكم الذاتي الفلسطيني في قطاع غزة وأريحا واستمرار المفاوضات من أجل توسيع نطاق هذا الحكم الذاتي ليشمل الأراضي التي ما زالت تخضع للاحتلال، والاتفاق الاسرائيلي الأردني بشأن الحدود بين البلدين، والمحادثات بين سوريا واسرائيل حول الجولان - كل هذه التطورات تشكل أوجه تقدم كبير تبشر بالتوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لهذه المشكلة.

ونعتقد أن قرارات الأمم المتحدة بشأن جامو وكشمير، واحترام الحدود المرسومة بين العراق والكويت، والحالة في أفغانستان، ينبغي أن تستفيد من التفاهم المتبادل بين تلك الأطراف المعنية. وينطبق نفس الشيء على قضية الصحراء الغربية.

وفي شبه الجزيرة الكورية، يسرنا أن نرى تخفيفا لحدة التوتر هناك. ويشجع وفد بلدي شطري كوريا الشمالي والجنوبي على مواصلة جهودهما الرامية الى إعادة توحيد بلدهما بنهج مستقل ومسال في جمهورية كونفدرالية بما يتمشى مع مبدأ الدولة الواحدة، والأمة الواحدة بنظامين وحكومتين. وعلاوة على ذلك، يسر حكومة بلدي أن المحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية قد أدت الى حل

الصالح للشرب أو التعليم أو الرعاية الصحية. ولا تزال الحروب الأهلية والكوارث الطبيعية تهدد اقتصادات نفس تلك المناطق المبتلاة فعلا بأزمة عالمية واسعة النطاق.

هناك دول بأكملها، مثل بلدي، جمهورية غينيا، تدفع ثمنا باهظا بسبب موقعها الجغرافي. فيوجد أكثر من ٦٠٠ ألف لاجئ ومشرد من ليبيريا وسيراليون يعيشون الآن في بلدنا. ولن تتخلى جمهورية غينيا على الإطلاق عن واجبها الإنساني تجاه إخوانها الليبريين والسيراليونيين، كما أنها لا تزال تعاني من عواقب حرب بين الأشقاء استمرت ٦ سنوات في واحد من هذه البلدان المجاورة وثلاث سنوات في البلد الآخر.

صحيح أن هناك هدوءا نسبيا في ليبيريا يدل على رغبة أوضح في السلام، وذلك منذ وقعت الاتفاقات بين الفرق المتصارعة في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥ في أبوجا.

ويرى وفد بلدي أن هذا الخيار الجديد للسلام في ليبيريا يقتضي أيضا جهدا واضحا من جانب المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، لا بد من ضمان رقابة أوفى على تدفق الأسلحة الى المنطقة. وحكومة جمهورية غينيا عازمة على اتخاذ الإجراءات لهذا الغرض.

ومن الواضح أن السلام في ليبيريا سيساعد على انفراج الأزمة في سيراليون وتهيئة جو في منطقتنا الفرعية، غرب افريقيا، يسوده السلام والأمن والاستقرار الدائم وكلها لا غنى عنها لبرنامجنا للتكامل الاقتصادي.

وترحب حكومة بلدي أيضا باتفاقات لوساكا، وتدعم كل الجهود المبذولة لتنفيذ تلك الاتفاقات بغية إنهاء الأزمة في أنغولا. ونحن نعتقد أنه لو استمرت الإرادة السياسية التي أظهرها الجانبان، سيشهد شعب أنغولا السلام والاستقرار الذي يتطلع إليه منذ مدة طويلة وسيتمكن من العمل في سبيل إعادة التعمير الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في مجال نزع السلاح. ولا تزال هناك أخطار عديدة تهدد جهودنا الرامية الى تحقيق أمن جماعي من شأنه أن يشمل قضايا التنمية والبيئة وحقوق الإنسان ذات الصلة.

وفي بعض المناطق الرئيسية، يتجلى اتجاه متعاظم الى الاتجار في المواد الكيميائية والانشطارية واستخدامها في الصراعات، بالإضافة الى الرغبة الخفية أو الظاهرة لبعض البلدان في أن تمتلك الأسلحة النووية. وتمثل هذه الحقائق أخطارا تزيد من مسؤوليات الأمم المتحدة، وهي المطالبة باتخاذ تدابير تحقق صرامة.

لهذا ترحب جمهورية غينيا بالنتيجة الايجابية التي حققها مؤتمر بنويورك والتي أدت الى تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى ودون قيد أو شرط. ومما لا جدال فيه أن هذا التمديد كان خطوة هامة صوب نزع السلاح النووي أكدت المسؤولية الخاصة التي تحملها الدول الحائزة للأسلحة النووية. غير أنه إذا أريد أن يكون هذا الانجاز فعالا، فينبغي أن يستكمل بالابرام الفوري لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إذ أنه لا بد من حظر جميع التجارب النووية.

ومن الواضح أن هذا الاستعراض السريع للشواغل الرئيسية لعصرنا - أي الشواغل المتصلة بالأمن الدولي - يبين بما فيه الكفاية أهمية عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة اليوم. لذا ترحب حكومة بلدي بالاهتمام الخاص الذي توليه الأمم المتحدة لتسوية الصراعات في العالم. ونؤيد الآراء ذات الصلة التي أعرب عنها الأمين العام في خطته للسلام.

ومع ذلك، فإننا في الوقت الذي نرحب فيه باشتراك الأمم المتحدة في شتى ساحات العمليات في سائر أنحاء العالم، علينا أيضا أن نعترف بأن عمليات حفظ السلام لم تحقق في معظمها سوى نتائج هزيلة الى حد ما في السنوات القليلة الماضية. ويقتضي ذلك منا اليوم أن نعيد تخطيط المسألة كلها الخاصة بهذه العمليات في ضوء ما اكتسبناه من خبرة.

وإذا ما أريد أن تكون عمليات صنع السلام وحفظ السلام فعالة، فلا بد أن تكون موضوع اتفاق

تفاوضي للقضية النووية في شبه الجزيرة الكورية والى تحسين العلاقات بين ذينك البلدين.

وفي يوغوسلافيا السابقة والبوسنة والهرسك، نجد أن الحضارة المتعددة الثقافات والعريقة، التي نشأت نتيجة لمساهمات شعوب مختلفة من جميع أنحاء منطقة البلقان، تتعرض الآن للخطر نتيجة لضراوة الإنسان. ويرى وفد بلدي أن ما يحدث هناك، بل وفي أي مكان آخر، ينبغي أن يذكر المجتمع الدولي بمسؤولياته نحو إحلال السلام والمصالحة فيما بين الشعوب والجماعات التي تتكون منها.

إن كل الحروب التي تعصف بمناطق بأسرها من العالم وتودي بحياة أعداد لا تحصى من البشر تشترك اليوم في ظاهرة التدفق الذي لا ينتهي للمشردين الذين يبحثون عن مكان للجوء عبر الجبال والوديان التي يجتازونها، وعلى الرغم من روح التضامن التي يتحلى بها المجتمع الدولي في هذا الخصوص، فإن اللاجئين والمشردين يعانون من أسوأ ضروب الحرمان. وقد تعاظمت مشكلتهم في هذه الأيام واتخذت أبعادا لم يسبق لها مثيل من الخطورة والتعقيد. فزادت أعدادهم من سنة الى أخرى، مما صعب أكثر فأكثر علاج مشكلتهم على نحو ملائم. وفي رأي وفد بلدي، أن الأزمات التي تسبب وجود لاجئين تشكل تهديدات حقيقية للاستقرار الاقليمي والسلام العالمي.

إن غينيا، التي تشارك في بعثة الأمم المتحدة للأمن في مخيمات اللاجئين الروانديين في زائير، بما يتمشى مع الاتفاق الإطاري الذي وقع مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والتي تأخذ بعين الاعتبار تجربتها الخاصة مع اللاجئين من ليبيريا وسيراليون، ترى أنه لا بد من بذل كل جهد ممكن لتهدئة نزعات التطرف أينما وجدت. لذلك، تؤيد حكومة بلدي جميع المبادرات الرامية الى تعزيز قدرات التدخل المتاحة للمفوض السامي لشؤون اللاجئين. كما تؤيد غينيا وضع خطة للعمل الإنساني على غرار "خطة للسلام" و "خطة للتنمية".

وعلى الرغم من انتهاء الصراع بين الشرق والغرب، لا تزال الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر يهدد السلم والأمن الدوليين رغم التقدم الملحوظ المحرز في المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف

وفي إطار جولة أوروغواي للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، ترحب غينيا باتفاقات مراكش التي أدت إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية. إلا أن تلك الاتفاقات لن تتوفر لها مقومات البقاء إلا إذا راعت باخلاص ضرورة تعزيز إدماج الاقتصاد الأفريقي في الاقتصاد العالمي من خلال تنمية قدراته وجعلها أكثر دينامية.

وفي هذا الصدد، نؤيد بقوة فكرة إنشاء صندوق لتنوع السلع الأساسية.

ويقدر وفدي تقديرًا عظيمًا الأهمية الخاصة التي أوليت لأفريقيا في الدورة الصيفية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في جنيف، وهي الدورة التي نظرت في شروط تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

ولا بد من دعم المبادرات الثنائية بغية تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب من جهة، ومواصلة الحوار بين الشمال والجنوب من جهة أخرى.

ومع ذلك لا بد أن تركز "خطة للتنمية" أساسًا على أفريقيا، حيث يعيش جانب كبير من السكان في فقر. وتنفيذ هذه الخطة، المكمل "لخطة للسلام" سيتيح مرة أخرى إجراء تقييم للإرادة السياسية الجديدة التي ظهرت في المؤتمرات الدولية الأخيرة المعنية بالتنمية الاجتماعية، والسكان والتنمية، والمرأة.

وتوفر "خطة للتنمية" التي وضعها الأمين العام إطارًا مناسبًا للحوار بين الشمال والجنوب، وينبغي أن تمكن أيضًا الأمم المتحدة من إيجاد تنسيق أفضل للسياسات والبرامج التي تنفذها وكالاتها المتخصصة ومؤسساتها، والتي لم يكن لها حتى الآن سوى تأثير إيجابي محدود للغاية على اقتصادات البلدان النامية، وأن تجعل هذه السياسات والبرامج أكثر فعالية.

وفي هذا الصدد تلاحظ حكومتني، باهتمام حقيقي وبمزيد من الأمل، أن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة سوف تنظم مؤتمر قمة عالمي حول الأمن الغذائي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. ونعتقد أن هذا المؤتمر الذي سيمثل العالم كله

أعم وحوار أشمل فيما بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دون تمييز. وفي هذا السياق، ترحب غينيا باقامة وتشغيل آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع وإدارة وتسوية الصراعات في أفريقيا. ونحث الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على تقديم كل المساعدة اللازمة لها.

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتبر شرطًا مسبقًا لا بد منه لإحلال السلم والأمن الدائمين. وفي البلدان النامية، خصوصًا في أفريقيا ينشأ إحساس بعدم الأمن ناجم عن عدم الوثوق في المستقبل لذا، يمكن أن نفهم بسهولة ما نراه كثيرًا من تداع في التوازنات السياسية والاجتماعية، مما يؤدي إلى القلاقل الأهلية والصراعات الاثنية والدينية.

وعلى الرغم من جهود الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، فإن النتائج المحققة لا تزال ضعيفة في بعض مناطق العالم، وخصوصًا في أفريقيا التي لا تزال تتأثر بشدة بالتفاوت في الثروة والفقر وغير ذلك من المشاكل الخطيرة التي كثيرا ما تضعف بنية المجتمع وتقوض أسس دولنا.

وقد ساهمت الاتجاهات الأخيرة في الاقتصاد العالمي في تفاقم هذه الحالة المعرضة فعلا للقلقلة. ومن ذلك أن عبء الديون لا يزال يشكل العقبة الرئيسية أمام التنمية في البلدان الفقيرة، مجبرًا إياها على تخصيص نسبة كبرى من مواردها الشحيحة له. وأدى انهيار أسعار السلع الأساسية، التي تشكل الإسهام الرئيسي لهذه البلدان في السوق العالمي، إلى زيادة فقرها.

ويأتي على رأس هذه الظروف القاسية آثار تنفيذ بعض دولنا لبرامج التكيف الهيكلي التي ينقصها حسن الإعداد أحيانًا وحسن التنفيذ غالبًا. وإذا ما أريد لشتى الإصلاحات المشار إليها والتي اضطلعت بها بلداننا أن تحني ثمارها، فسيتعين على جميع الشركاء - الوطنيين والأجانب على حد سواء - أن يدعموا جهود أفريقيا الانمائية بطريقة فعالة. وإذا ما أريد للمساعدات العامة والخاصة أن تعود بالنفع على الطرفين، فيشترط فيها ببساطة أن تراعي احتياجات الجميع للرفاهة.

جمهورية غينيا، ثمرة للدعم والفهم من جانب المجتمع الدولي بأسره، وهو أمر ينبغي لي أن أشكركم عليه.

إن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، بوصفها الأداة المتميزة للتعاون والتوافق المتعدد الأطراف، تشهد اليوم زيادة في مسؤولياتها لم يسبق لها مثيل. ولا شك أن هذه المنظمة العالمية قد اكتسبت هيبة خاصة وباتت مساعداتها مطلوبة في كل مجال.

وتعزيزا لفعاليتها بمناسبة هذا الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشائها، يتعين إعادة تنظيم الأمم المتحدة وتنشيط أجهزتها الرئيسية في ضوء التطورات التي حدثت في الساحة الدولية مع أخذ التحديات التي تواجه البشرية في الألف سنة القادمة في الاعتبار.

وينبغي أن تقوم الإصلاحات على مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء على صعيد هيئات اتخاذ القرارات وفي داخل مختلف الأجهزة أيضا.

وبهذه الطريقة وحدها، تستطيع هذه الأداة التي لا بديل عنها، وهي ميراثنا المشترك، وأعني بها الأمم المتحدة، الاضطلاع بمهمتها بنجاح في حفظ السلم والأمن الدوليين، وفي العمل على قيام عالم أكثر عدلا وانصافا وازدهارا.

ويعتمد نجاح هذه المؤسسة، بطبيعة الحال، على تحسين وضعها المالي في الوقت الذي تتعاظم فيه مسؤولياتها باستمرار في ظل وضع دولي يتغير على الدوام.

لقد مضى نصف قرن الآن على وجود الأمم المتحدة. والاحتفال الرسمي بعيدها الخمسين الذي يتزامن مع غروب القرن العشرين، يتيح لأعضائها الـ ١٨٥ فرصة العمل على إنعاش أنشطتها والاتفاق على تمثيل عادل داخل أجهزتها الرئيسية. ويجري الاحتفال بهذا الحدث التاريخي في غينيا بمؤازرة كاملة من الحكومة.

فعسى أن تحمل العقود المقبلة مزيدا من التفاهم بين الشعوب والأمم لتحقيق مزيد من السعادة للبشرية.

سيسمح بصياغة حلول محددة ومناسبة للمشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تواجهها البلدان النامية.

وبطبيعة الحال، ستذهب كل هذه الآمال سدى إذا عجزت دول العالم عن القضاء المبرم على الاتجار بالمخدرات وتعاطيها.

وبينما نؤكد من جديد تأييدنا لجدول أعمال القرن الـ ٢١ وجميع الاتفاقات المتعلقة بالتنمية المستدامة، فإننا نعتقد بأن تعاضد الإرادة السياسية هو وحده الكفيل بترجمة المقررات المنبثقة من هذه المؤتمرات المختلفة إلى إجراءات عملية.

وأثناء مؤتمر قمة هاليفاكس المنعقد في الفترة من ١٥ إلى ١٧ حزيران/يونيه الماضي، سلمت مجموعة السبعة، عن حق، بأن التنمية المستدامة هي واحد من أكبر تحديات القرن الحادي والعشرين. وقد قيل أيضا في هذا المؤتمر إن تحسين نوعية الحياة للجميع هو هدف التنمية المستدامة التي قوامها الديمقراطية وحقوق الإنسان والإدارة الشفافة والمسؤولية للشؤون العامة، والاستثمار في الإنسان، وحماية البيئة. وترحب غينيا بالالتزامات التي قطعتها مجموعة السبعة على نفسها بدعم الجهود الوطنية في هذا المجال.

إن حماية حقوق الإنسان الأساسية، وتلبية احتياجاته الأساسية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية، ما زالت تشكل بؤرة الاهتمام لدى حكومة غينيا في إطار برنامجها الطموح للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، الذي بدأ منذ عام ١٩٨٤. وغينيا طرف في اتفاقيات دولية عديدة متصلة بحقوق الإنسان، انطلاقا من تمسكها الشديد بالنهوض بهذه الحقوق والحريات الأساسية وحمايتها.

ويسعدني اليوم أن أحيط المجتمع الدولي علما بأن بلادي قد استكملت إنشاء مؤسساتها الجمهورية الديمقراطية في حزيران/يونيه من هذا العام عندما نظمنا الانتخابات التشريعية البلدية المتعددة الأحزاب.

وقد جاء استكمال عملية نشر الديمقراطية بنجاح، وإقامة دولة القانون، وتحرير الاقتصاد في

ولقد كان التصميم على تجنب الأجيال اللاحقة ويلات الحرب هو الذي ألهم الدول وجمعها لإنشاء هذه المنظمة قرب نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد نجحنا في تجنب اندلاع صراع عالمي. وهذا في حد ذاته إنجاز عظيم يبعث على الأمل والثقة. غير أن ضبط النفس بشكل واقعي ضروري جدا في الوقت الراهن. فالحزن يظل مخيما بعد سكوت طلقات المدافع التي تستهدف القرى والمدن المحاصرة.

لقد ظلت الأمم المتحدة خلال الخمسة وأربعين عاما الأولى من تاريخ إنشائها رهينة لمنطق الحرب الباردة السائد. ومع ذلك، وحتى خلال تلك الأعوام، عندما كان السلام العالمي مطوقا بتوازن الرعب للقدرة النووية المدمرة، كان ثمة لحظات ذات أهمية بالغة.

ولا تزال عملية إنهاء الاستعمار إنجازا بارزا في تاريخ البشرية في القرن العشرين. برغم المعاناة التي شهدتها بعض الفترات فهي قد أكدت من جديد الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان، وبكرامته وقيمه، وبتساوي حقوق الرجال والنساء، والدول كبيرها وصغيرها. وقد مهدت هذه العملية الطريق لتحقيق استقلال الشعوب المنتشرة حول العالم، والممثلة هنا اليوم في هذه القاعة كدول ذات سيادة.

وقد شهدت السنوات الخمس المنصرمة منذ نهاية الحرب الباردة مجتمعا عالميا معرضا لأشد فترات عدم الاستقرار. فتأرجحت الآمال العريضة بعنف بين كآبة اليأس، والارتياح الكبير الذي يفيض بشرا للشعوب التي تخلص نفسها من الحكم الاستبدادي، متناوبا مع كرب الاحتلال و "التطهير العرقي" الذي يبعث على الشقاء؛ واقتربت أشعة الأمل بالانفجارات العنيفة للحروب الأهلية؛ وفي مواجهة عدم الانتشار النووي جاء الانتشار المدمر للاتجار في الأسلحة التقليدية؛ واقترب السلام بالنسبة للبعض بمذابح وحشية بالنسبة للآخرين. ولم يحدث قط أن زادت تطلعات البشر الى هذا الحد على الرغم من أنهم لم يواجهوا قط تحديا هائلا مثل هذا.

وهذه الأحداث لا يمكن إلا أن تؤثر على مفهومنا للأمن. والمهمة الأولى للأمم المتحدة هي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس وزراء ووزير خارجية مالطة والرئيس السابق للجمعية العامة، سعادة الأونورابل الاستاذ غويدو دي ماركو.

السيد ماركو (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أهنئكم سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للدورة الخمسين للجمعية العامة. إنكم تضيفون على هذه الجمعية ثروة تتمثل في خبرتكم الشخصية والسياسية والأكاديمية، وفي الإسهام الايجابي الذي قدمته البرتغال لأعمال المنظمة خلال عضويتها التي استمرت ٤٠ عاما. ولدى بزوغ فجر الديمقراطية في بلدكم، كان إسهامكم مليئا بالعزم على تحقيق الحرية المستندة الى حقوق الإنسان الأساسية واقامة دولة تركز على حكم القانون. إن التزامكم بهذه المبادئ لا يحتاج الى مزيد من التشجيع المعنوي أو المادي.

اسمحوا لي أن أضم صوتي الى المتحدثين الآخرين لأحيي وزير خارجية كوت ديفوار، السيد أمارا إيسي، الذي قاد بمهارة الدورة التاسعة والأربعين، وواصل تعزيز عملية إنعاش الجمعية العامة في إطار أوسع وهو تدعيم منظومة الأمم المتحدة.

وإننا لمقتنعون بسرور شديد بأن الدول الأعضاء ستواصل، تحت قيادتكم القديرة سيدي الرئيس، الحرص على أن تعبر هذه الجمعية مباشرة وبوضوح عما يريد المجتمع العالمي أن يحققه الأمم المتحدة.

إن صيانة السلام العالمي من خلال تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات الحياة في نطاق أوسع من الحرية للجميع كان منذ خمسين عاما، ولا يزال اليوم المهمة الشاقة والحيوية أيضا التي عهدت بها شعوب الأمم المتحدة الى هذه المنظمة. وعلينا لدى النظر الى الخمسين عاما الماضية أن نمارس ضبط النفس بشكل واقعي. فمن الخطأ أن نتذكر فقط الحالات التي كُلت فيها جهودنا بالنجاح. وبنفس القدر من الخطأ أيضا أن نحكم على فعالية الأمم المتحدة بتسليط الضوء فقط على الحالات المعقدة التي أخفقت فيها النتائج في إنصاف إرادتنا ومساعدتنا الجماعية.

في أوروبا، ويقوم بتحويل مفهوم بناء الثقة والأمن من مجرد تدبير علاجي من تدابير عصر العداء الى أداة مشاركة في المناخ الدولي الجديد.

ومن ناحية أخرى، لدينا الاتحاد الأوروبي الآخذ في التوسع، والذي تأمل مآله أن تصبح عضوا كاملا فيه في المستقبل القريب، وهو يقدم بعدا فريدا ومتزايد العمق لعملية التعاون الإقليمي. وطالما نظرت مآله الى العضوية في الاتحاد الأوروبي على أنها لا تشمل البعد الاقتصادي فحسب، بل أيضا البعد السياسي الأوسع نطاقا بكثير. وبهذه الروح، فإن العضوية في الاتحاد تشكل بالنسبة لنا التتويج الطبيعي لتنميتنا الاقتصادية والاجتماعية الهامة التي حدثت في الأعوام الأخيرة - بل وأهم من ذلك - فرصة المشاركة في مسعى جماعي يدعم الاتحاد داخل أوروبا، والاستقرار داخل المنطقة، ويوفر بذلك نقطة ارتكاز صلبة للقيم الأساسية التي نتمسك بها تمسكا شديدا والمتمثلة في الديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان.

ويتميز الأمن الشامل عن أفكار الدفاع فهو أوسع نطاقا، وأكثر صلاحية في معالجة القضايا التي لا ترتبط بالضرورة أو على نحو مباشر بتهديد عسكري أو بنشوب صراع. ويمكن أن تصبح هياكل الأمن الإقليمي الشامل أفعال الأدوات لتحديد وتحليل واحتواء الأسباب الجذرية الأصلية لأي صراع محتمل.

هذه الترتيبات الإقليمية لا يمكن أن تعمل في عزلة. فيجب أن تأخذ في الاعتبار عمل الآليات الدولية الأخرى التي تساعد في التنبه الى التطورات التي يمكن أن تزعزع الأمن الإقليمي أو الدولي على المدى القصير أو على المدى الطويل. وأنظمة الإنذار المبكر عنصر أساسي من أجل النجاح.

وبغية إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، يجب أن نعزز الاستقرار ونرعاه. ولا يمكن أن نحقق التوازن في المحيط الاجتماعي السياسي عن طريق القمع أو الخداع. فهذا التوازن يتطلب تطوير آليات الاستجابة السريعة الفعالة لتناول المجالات الإشكالية التي تولد عدم الاستقرار. ويبين النهج المتعدد الأوجه وجود وعي بالطريقة التي يمكن بها أن تتفاقم القضايا المختلفة وتنتشر حتى تهدد المجتمع، إذا ما تركت دون معالجة أو حل.

"صيانة السلم الدولي ... وتحقيقا لهذا الغرض: تتخذ تدابير فعالة وجماعية لمنع الأخطار التي تتهدد السلام وإزالتها".

فكيف يمكننا ضمان الاضطلاع بهذه المهمة وتنفيذها؟

لقد كان لي، منذ خمس سنوات في الجمعية العامة، شرف دعوة الأمم المتحدة الى تطبيق أحكام الفصل الثامن من الميثاق فيما يتعلق بالترتيبات الإقليمية. واقترحت مآله فيما بعد، في اجتماع هلسنكي لمتابعة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، أن يعلن هذا المؤتمر نفسه ترتيبا إقليميا، وفقا لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة - وهو ما قام به.

ولا يزال من السابق لأوانه تقييم أثر هذا التطور وقدرته الكاملة، ولا سيما نظرا للحالات المعقدة التي كانت قائمة والتي لا تزال تتطور في منطقة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. بيد أننا مقتنعون بأن قدرة وفعالية الأمم المتحدة في المستقبل في احتواء حالات الصراع والتصدي لها وحلها يتوقف على إقامة هذه الترتيبات الإقليمية وتدعيمها.

لقد شهد العالم مجتمعات محلية تكتشف من جديد أقدم الطرق لتوليد شقاء الإنسان. وكان أغلبنا يعتقد أن التسامح أمر يلقي قبولا عالميا، وأنه يبلغ من القوة ما يكفي لإضفاء صبغته على الأسلوب الذي نرى به العناصر التي منحت الدول والجماعات العرقية والدينية هويتها بوصفها حقا لها. إن إساءة استخدام تلك العناصر كبرامج وأسلحة حرب لا يمكن إلا أن يغرس في نفوسنا التصميم على تدعيم الهياكل التي تعزز إقامة حوار دائم لبناء الثقة.

وخلال أحلك ساعات الحرب الباردة، تعلم مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أن بناء الثقة هو أكثر الضمانات فاعلية لتعزيز مفهوم أشمل للأمن. وهذا الاقتناع لا يزال قائما بينما نسعى الى تحديد الهياكل الداعمة لبناء الأمن الأوروبي. إن العناصر العريضة لبناء الأمن الأوروبي الناشئ متوافرة فعلا.

فمن ناحية، لدينا مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، الذي تحول الآن الى منظمة الأمن والتعاون

وقد شجعنا الاستقبال الإيجابي العام لهذه الفكرة على المضي في زيادة تطويرها.

وترحب مالطه بعقد المؤتمر الوزاري لبلدان أوروبا والبحر المتوسط في برشلونه في تشرين الثاني/نوفمبر للنظر في العلاقات الاقتصادية والسياسية المقبلة باعتبارها حجر الأساس في تعزيز التعاون الإقليمي. إن ثروة البحر المتوسط تكمن في تراثه الثقافي والديني وفي تنوعه الاجتماعي. والتحويل القسري لهذا النسيج الثري الى وحدة متسقة يمكن أن تثير عدم الاستقرار. كما أن بناء الثقة والتفاهم المشترك يفتحان الطريق الذي يؤدي الى الأمن والتعاون. إن علينا أن نسير في هذا الطريق الصعب. وفي إطار تنوع الثقافات المتعددة يجب أن نكتشف القيم المشتركة التي تعزز الحوار. وهذا يتطلب طرح الأفكار المسبقة جانبا. ويحتاج الى إرادة سياسية قوية. ويتطلب أن تحل روح الاحترام المتبادل محل عدم الثقة الغريزي.

لقد بين الزعماء الرئيسيون في أزمة الشرق الأوسط كيف يمكن للإرادة السياسية والحوار أن يتغلبا على العقبات التي بدت لعقود كثيرة مستعصية على الحل. لقد أيدنا عملية السلم وسواصل تأييدها ونرحب بالتوقيع الرسمي في واشنطن اليوم على الاتفاقات التي أمكن التوصل إليها يوم الأحد الماضي في طابا بمصر، بين الرئيس عرفات بالنيابة عن منظمة التحرير الفلسطينية، ووزير الخارجية شيمون بيريز بالنيابة عن إسرائيل. إن السلام العادل والمقيم في الشرق الأوسط يتطلب حلا يأخذ بعين الاعتبار حق الشعوب في تقرير المصير وحق الدول في حدود آمنة. ونرجو أن تلهم عملية الحوار هذه، الآخرين الذين لا يزالون يقاومون هذه الأداة الإنسانية الفريدة لحسم الصراعات.

وعلى وجه الخصوص نشعر بقلق عميق لأن تقسيم قبرص لا يزال مستعصيا على جهود المجتمع الدولي، وبصفة خاصة جهود الأمين العام، لإيجاد حل سلمي عادل ودائم للمشكلة. ونتوقع أن تحقق الجهود المستمرة في هذا الصدد، هدفها المنشود في نهاية المطاف.

وتكتسي عملية البحر المتوسط أهمية كبيرة في الدورة الخمسين للجمعية العامة. والوقت الذي كرسه الأمم المتحدة في السنين الماضية لحسم

إن إدماج مجالات حيوية، مثل حقوق الإنسان والحريات الأساسية والعدالة الاجتماعية، في الإطار الأوسع للأمن الشامل يعد أساسا لوضع مواثيق استقرار تؤمن من جديد السلام والكرامة والحرية للشعوب والأمم.

وفي هذا الصدد تعمل مالطه بنشاط على تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط. هناك عقبات ضخمة ولكن الأخطار التي تهدد بتحويل هذا البحر المتوسط التاريخي الى بحيرة دائمة من الاضطرابات أشد ضراوة.

وعلى الرغم من أننا ندرك الصعوبات التي تقف في طريق التنفيذ النهائي لفكرة عقد مؤتمر للأمن والتعاون في البحر المتوسط، فإننا أيدنا الفكرة. وفي إطار هذا المفهوم للاستقرار في البحر المتوسط اقترحنا فكرتين مختلفتين ولكن مرتبطتين وهما فكرة إنشاء مجلس للبحر المتوسط، وفكرة إبرام ميثاق للاستقرار في البحر المتوسط. وكلتا الفكرتين تقوم على مفهوم الحوار في هذه المنطقة المضطربة.

إن إنشاء مجلس للبحر المتوسط عن طريق رابطة لدول البحر المتوسط على مستوى وزراء الخارجية، من شأنه أن يسهل التعاون على أعلى مستوى سياسي. كذلك فإن إعطاء بعد برلماني لتلك الرابطة، يزيد من تعزيز هذا العمل المشترك ويضمن توسيع دائرة المشاركة، من جانب ممثلين منتخبين، في تحديد وحل المشاكل التي تحظى باهتمام مشترك.

والنجاح المحسوب الذي حققه ميثاق الاستقرار في أوروبا الذي أطلقت فرنسا فكرته يؤكد ضرورة تطبيق هذه الفكرة في منطقة البحر المتوسط ذاتها. وبهذا الفهم في ذهن أطلقت مالطه في المؤتمر الاختتامي لميثاق الاستقرار في أوروبا فكرة وضع ميثاق للاستقرار في البحر المتوسط على أساس نظام المائدة المستديرة الذي لا يجمع فقط أطراف النزاعات بل يسمح أيضا بمناقشة القضايا التي يمكن أن تساعد على تفادي حدوث تطورات تمثل تهديدات جديدة لأمن الشعوب والدول في المنطقة.

ونتطلع الآن إلى إبرام اتفاق في وقت مبكر بشأن الحظر الشامل على إجراء التجارب على جميع أنواع الأسلحة النووية. ونحث جميع البلدان، وبخاصة الدول النووية، على اتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان الاختتام الناجح، خلال الأشهر الإثني عشر المقبلة، للمفاوضات التي تجري في إطار مؤتمر نزع السلاح منذ ١٩٩٤.

وتشجعنا الأعياد السنوية على أن نشرب من المصدر الأصلي للإلهام. لقد وضع ميثاق الأمم المتحدة في وقت كان فيه الكفاح ضد نظرة عالمية شمولية قد أوشك على الاكتمال. وكانت أهوال الحرب لا تزال ملموسة، ولكن كان أيضا الخوف مما كان سيصل إليه مصير البشرية لو سادت النظرة الشمولية.

وقد أنشأ الميثاق في إطار أجهزته الرئيسية توازنا دقيقا قائما على الحقوق المتساوية للأمم، صغيرها وكبيرها، وعلى إدراك واقعي للدور الخاص الذي كان لبعض الدول في ضمان السلم والأمن الدوليين.

وخلال السنوات الخمس الماضية ساعدنا في إجراء مناقشة مكثفة فيما بين الدول الأعضاء بشأن ما إذا كانت هناك حاجة إلى تطوير أو إصلاح أو إعادة بناء الأجهزة الرئيسية التي نص ميثاقنا عليها. ومما يشرفني شخصا أنني كنت أول رئيس للجمعية العامة يتأسس تلك المناقشة داخل المنظمة ويقدم اقتراحا رئاسيا بشأن هذا الأمر، وافقت عليه الجمعية، كفل الاستمرارية. وأسفرت هذه العملية فيما بعد عن تشكيل أفرقة عاملة درست إنعاش الجمعية العامة ولا تزال تدرس مختلف الخيارات المتصلة بإعادة بناء مجلس الأمن.

وفي هذه العملية المستمرة، عملية الاستعراض والتقييم، لم نضع في الاعتبار مستقبل مجلس الوصاية. وإدراكا مني لكون مجلس الوصاية قد أكمل تقريبا الاضطلاع بمسؤولياته بالنسبة للأقاليم الواقعة تحت الوصاية التي كان مسؤولا عنها، اقترحت قبل خمس سنوات على الجمعية العامة دورا إضافيا جديدا - هو الوصاية على مختلف مجالات التراث المشترك. وبسبب التشكك حول مستقبل المجلس ووجهات النظر المختلفة بشأن هذا الأمر طلبنا إدراج

القضايا التي تهدد السلم في المنطقة والتخفيف من حدتها، ببيان قدر الأهمية التي نوليها لاحتمال تفاقم الأزمات الراهنة. بيد أن الأهم من ذلك هو أن عملية البحر المتوسط الناجحة يمكن أن توحى بوضع أنماط للتعاون في المناطق الأخرى التي تتميز بتنوع الثقافات المتعددة.

إن بناء السلم في عقول جميع الرجال والنساء، له أهمية بالغة في خلق محافل تسهل للقادة السياسيين الدخول في حوار بشأن الاستراتيجيات العامة وتحديدها، وهذا أمر ضروري لتحقيق الاستقرار الطويل الأمد. وتضطلع الأمم المتحدة ووكالاتها بدور رئيسي في الجهود الرامية إلى تحديد الاستراتيجيات العامة اللازمة لتحقيق الإنجازات في المستقبل، والتي تقوم على المعرفة واحترام تنوع الثقافات المتعددة في المجتمع العالمي.

لقد عقدت خلال الإثني عشر شهرا الماضية ثلاثة مؤتمرات عالمية تمس الجوانب الحيوية لحقوق الإنسان والحريات وكرامة الفرد وحقوق جميع الشعوب في التنمية. فقد عملنا معا في القاهرة وكوبنهاغن وبجين مدركين اختلافاتنا الثقافية، واعين أن هذا الاختلاف لا ينبغي أن يعوق مساعيها المشتركة بغية الحفاظ على تراثنا المشترك واهتماماتنا المشتركة ومصالحنا المشتركة.

ويظهر احترامنا للكيانات المتعددة الثقافات في التزامات الدول وفي المبادئ التي استلهمتها لوضع برامج العمل. ويجب أن يظل ذلك واضحا على الدوام في عقول جميع موظفي الأمم المتحدة الذين يعهد إليهم بتنفيذ هذه البرامج.

هناك مجال آخر كانت فيه الأمم المتحدة وبشكل تقليدي بالغة النشاط وهو مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وطوال الأشهر الإثني عشر الماضية شعر المجتمع الدولي بالارتياح نتيجة الاختتام الناجح لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها، بالاتفاق على التمديد إلى أجل غير مسمى لنظام منع الانتشار. ومالطة تشع بالفخر بقيامها بدور نشط في المساعدة على التوصل إلى هذا الاتفاق.

على حياة الذين يخدمون المنظمة في الميدان، وعلى مصير أسر حفظة السلام الذين قتلوا في عمليات للأمم المتحدة ولكل الذين نتوقع منهم التضحية لضمان نجاح تنفيذ الجزاءات.

ونقدم تحية خاصة إلى جميع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، وبخاصة الذين قتلوا أثناء أدائهم المهام. إن تفانيهم لأداء الواجب، وللشواغل الإنسانية وللسلام يلقي احترام المجتمع الدولي كله.

ولمداولاتنا هذا العام أهمية خاصة. فعليها تعلق آمال الملايين. ولعلنا، ونحن نتخذ القرارات، نواصل استلهم ذلك التعهد بصيانة السلم الدولي، والنهوض بالتقدم الاجتماعي ومستويات الحياة الأفضل في جو من الحرية أفسح لجميع الشعوب، وهذا هو برنامج العمل الوارد في الميثاق. وعندئذ فقط سنستأهل بحق أن نعتبر أوصياء على الشواغل المشتركة، والاهتمامات المشتركة والتراث المشترك التي خولتنا شعوب الأمم المتحدة العناية بها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية لكازاخستان، سعادة السيد قاسمجومارت توكييف.

السيد توكييف (كازاخستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أرجو أن تتقبلوا تهانتي، بمناسبة انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الخمسين. إن هذا ليشهد على صفاتكم الممتازة التي ستسهم دون شك في نجاح مناقشة جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن التقدير الخاص للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، لإسهامه الكبير في حل المشاكل الدولية التي يواجهها المجتمع العالمي وإدارته الكفؤة الرامية إلى إقامة علاقات جديدة بين الدول في القرن الحادي والعشرين.

وعلياً أن نلاحظ أن هذه الدورة التذكارية للجمعية العامة تنعقد في وقت فيه يتزايد التوتر وتستمر الصراعات المسلحة في أجزاء مختلفة من المعمورة. ومن أخطر الصراعات وأكثرها تعقداً هو الصراع في البوسنة. إن الأحداث في البوسنة تستعصي على التفسير الدقيق. وفي الوقت ذاته

بند في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الخمسين بعنوان "استعراض دور مجلس الوصاية".

ونحن على ثقة بأنه عندما تناقش الجمعية البند - أولاً في جلسة عامة ثم في إطار اللجنة السادسة ستعرب الدول الأعضاء عن آرائها وستتشاطرها بنفس الانفتاح والصراحة اللذين اتسمت بهما مناقشة الجهازين الرئيسيين الآخرين. وبطبيعة الحال سنشرح في تلك المناسبة مرة أخرى أفكارنا بشأن إمكانية تطوير مجلس الوصاية.

هناك جانب أعتبر من المناسب أن أبرزه في هذه المرحلة: فكرة الأمم المتحدة كوصي. إن الفكرة التي يتصورها الميثاق فكرة فريدة لمجلس الوصاية. وكانت هذه الفكرة، في ذلك الوقت، قابلة للتفسير والتطبيق فوراً على الأقاليم الخاضعة لرعايته. واليوم، في عالم أصبح مجتمعاً عالمياً، ندرك أن مختلف مجالات التراث المشترك التي تحميها الاتفاقية تتطلب تنسيقاً يقوم به وصي.

وحتى نتجنب تجزئة جهودنا أو تشتيتها أو ازدواجيتها في المجالات التي هي تراثنا المشترك وشاغلنا المشترك واهتمامنا المشترك، ينبغي أن نستكشف الأسلوب الذي يمكن أن يطور به هذا الجهاز الرئيسي من أجهزة الأمم المتحدة فكرة الوصاية هذه، التي كانت فرضيته الرئيسية، للوفاء باحتياجاتنا اليومية الحالية، تطويراً يكفل أن يقوم مجلس الوصاية بمباشرة الوصاية على التراث المشترك للإنسانية ويعمل حارساً لمصالح الأجيال المقبلة.

وخلال الأشهر الماضية، أنفقنا جميعاً قدراً كبيراً من الوقت والطاقة لخلق وعي عام بشأن أهمية الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين. وشعوب الأمم المتحدة حساسة لما نفعله ونقرره في هذا المحفل، ليس من قبيل حب الاستطلاع أو الاهتمام بالشؤون الدولية، ولكن لأن القرارات التي نتخذها لها أثر مباشر على حياتها الشخصية. لقد فعلت ذلك في الماضي، عندما حقق إنهاء الاستعمار السيادة لدول والحرية لملايين عديدة. وهي تفعل ذلك في الوقت الحالي، حيث تمثل الأمم المتحدة وشعارها الأزرق آخر شعاع للأمل بالنسبة للذين ترهبهم وحشية الحرب أو المجاعة أو المرض. ولقراراتنا بالمثل أثر

الآسيوية على المساهمة في تحقيق هذه الفكرة، التي عبر عنها الرئيس نزارباييف من منبر هذه المنظمة السامية في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة.

ونؤمن إيماناً راسخاً بأنه مهما كانت قوة وفعالية الأمم المتحدة، ومهما كانت أنشطتها شاملة، ينبغي أن يكون الأمن والسلم العمود الفقري لسياسة جميع البلدان، بغض النظر عن قدراتها وانتسابها الإقليمي. ونرى أنه في الواقع الجغرافي السياسي الجديد يوضع مزيد من التأكيد على الوفاء بمختلف احتياجات الفرد. وهناك فهم عام أن الحلول السريعة لمسألة الأمن والاستقرار لا يمكن ولا ينبغي أن تحل محل استراتيجية طويلة الأجل للتنمية المستدامة. وبعبارة أخرى، يبرز في عالم اليوم اتجاه صوب تحول تدريجي من الأمن الوطني إلى الأمن البشري.

وجمهورية كازاخستان التي كانت دولة حائزة للأسلحة النووية كحالة أمر واقع وهي الآن دولة غير حائزة للأسلحة النووية، تقدم مساهمتها إلى هذه التحولات العالمية. لقد كانت إزالة جميع الرؤوس الحربية النووية الموجودة في أراضي كازاخستان والشحنة النووية الموجودة في موقع سيميبيالاتينسك للتجارب النووية الذي أغلق بالفعل، خطوة بالغة الأهمية في وفاء كازاخستان بالتزاماتها الدولية.

وكازاخستان نصير دائم لوقف التجارب النووية ولمعاهدة للحظر الشامل للتجارب ينبغي إبرامها في أسرع وقت ممكن، شريطة ألا يتجاوز ذلك الموعد السنة القادمة.

وعندما خاطب رئيس كازاخستان مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح في حزيران/يونيه ١٩٩٥ في جنيف، أكد من جديد على التزامه بسياسة مستمرة قائمة على تعزيز الأمن الدولي بتفسيره الجديد. وأكد رئيس كازاخستان على أنه يجب تلبية مختلف احتياجات الفرد. وفي الواقع فإن نجاح عملية نزع السلاح يقاس اليوم لا بنسبة خفض الرؤوس الحربية ونظم إيصالها فقط، بل أيضاً بزيادة إنتاج السلع اللازمة للشعب.

وفي ضوء نتيجة مؤتمر قمة كوبنهاغن، ينبغي تضمين النماذج الناشئة للتنمية البشرية مفاهيم

فإن الاستعداد الذي أبدته أطراف الصراع مؤخراً لتسوية المشاكل القائمة على أساس التمسك بمبادئ سيادة الدول يبعث على التفاؤل والأمل بأن يجري إقرار السلام الذي طال انتظاره في البلقان. وترى كازاخستان أن من أهم الشروط لتحقيق السلم هو أن يستمر بقاء البلدان في أرض يوغوسلافيا السابقة باعتبارها دولا ذات سيادة داخل الحدود التي يعترف بها المجتمع العالمي.

ونقدر تقديراً عالياً دور قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي بذلت في حالات مختلفة أفضل ما في وسعها لاحتواء الصراعات ولتخفيف حدة عواقب الأعمال العدائية عن السكان المدنيين. وليس لدينا شك في أن المنظمة يتعين عليها أن تمارس سلطتها في مثل هذه الحالات. ويتعين على المجتمع العالمي أن يوفر مزيداً من المساعدة الفعالة للأمم المتحدة حتى يمكنها أن تستخدم قواتها لحفظ السلام في مناطق الصراع بطريقة أكثر كفاءة وفي الوقت المناسب.

وإنشاء الهياكل الإقليمية والعالمية الرامية إلى النهوض بالسلام الدائم جانب هام من جوانب الأمن الدولي. وتوازن القوى الذي اختل بعد نهاية الحرب الباردة ينبغي أن يستعاد لا عن طريق إقامة تحالفات عسكرية وسياسية جديدة ولكن عن طريق المعاهدات والاتفاقات الدولية التي تنهض بالأمن والاستقرار وعن طريق إنشاء واستخدام آليات فعالة للدبلوماسية الوقائية.

ونرى أن من الأنشطة الناجحة للغاية أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي لا يشمل مجال مسؤوليتها أوروبا فحسب ولكن آسيا الوسطى أيضاً. ويؤدي محفل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا درجة عالية من الكفاءة في الشؤون الأمنية المتصلة بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وتواصل كازاخستان بدورها عملها صوب عقد مؤتمر بشأن تدابير التفاعل وبناء الثقة في آسيا. ويقوم فريق عامل خاص بوضع ولاية المحفل. ونعتقد أن لدى جميع بلدان القارة الآسيوية، بالرغم من تباين خواصها، اهتماماً متساوياً بالسلم والاستقرار الدائمين، وهما ضمان هام لتحركها التدريجي صوب الرخاء الاقتصادي والاستقرار الداخلي. وأغتتم هذه الفرصة لأحث جميع البلدان

الوسطى فإن التهديد الايكولوجي من أخطر التهديدات لأمن الإنسان.

ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما خاصا لمأساة منطقة بحر آرال. وطبقا لما ذكره البنك الدولي، ففي السنوات الخمس والعشرين القادمة، ستطلب الجهود الهادفة لاستعادة التوازن الايكولوجي في المنطقة خمسين بليون دولار. ولا يمكن تحقيق هذا المشروع دون المساعدة المالية من المنظمات الدولية. وعليه، نهتم بالبحث عن مصادر دولية جديدة للتمويل، ودعم فكرة ابتكار نظام للضرائب الدولية يتعلق بعمليات وصفقات نقل الأسلحة، مما يتضمن تدفقات السيولة النقدية، لتحقيق الأمن البشري العالمي بما في ذلك الأمن الايكولوجي.

وأود أن أدلي ببضع كلمات فيما يتعلق بإصلاحات الأمم المتحدة. وموقف كازاخستان بشأن هذه المسألة هو كما يلي. إن الإصلاحات ضرورية، غير أنه يجب القيام بها بعناية فائقة، لتجنب الإخلال بتوازن النظام الكامل للعلاقات الدولية. وينبغي أن يظل ميثاق الأمم المتحدة يشكل إلى حد بعيد الأساس والمرجع لعمل المنظمة، التي لا بد لها في العالم الحديث.

والتغيرات الكبرى التي وقعت في العالم منذ إنشاء الأمم المتحدة ينبغي أن تتجلى في تكوين مجلس الأمن. وتعتقد كازاخستان أن عدد أعضاء مجلس، بمن فيهم عدد الأعضاء الدائمي العضوية، يمكن زيادته من حيث المبدأ.

ونرحب بالتدابير التي اتخذها الأمين العام لخفض نفقات أنشطة الأمانة العامة. ونرى أن من المهم أن تتكيف أيضا هيئة أساسية مثل محكمة العدل الدولية مع متطلبات يومنا هذا. وفكرة أن يتخذ مجلس أمن اقتصادي قرارات هامة يبدو أنها جديرة بالاهتمام، نظرا إلى الحاجة في رأي العديد من البلدان إلى إعادة تنظيم وتنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

والمناقشات المتعلقة بالوثائق الأساسية للأمم المتحدة - تقريرا الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي، "خطة للسلام" و "خطة للتنمية" -

جديدة لحل مشاكل التعليم والتوظيف والبيئة والرعاية الصحية. وهناك حاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لمعالجة الزيادة الخطيرة في البطالة، وهي مشكلة ملحة بصفة خاصة بالنسبة للاقتصادات التي هي في مرحلة الانتقال. ونعتقد أنه يمكن لهذه البلدان أن تتوقع من الأمم المتحدة عن وجه حق اتخاذ تدابير خاصة تنهض بتنميتها المستدامة. والأولوية التي ينبغي أن توليها الأمم المتحدة لهذه المسألة يمكن تفسيرها بعدد من العوامل.

وفي الواقع فإن الاتجاهات الجغرافية - الاقتصادية الحديثة تجسد حقيقة أنه ستبرز في المستقبل القريب أو تتعزز مراكز اقتصادية عالمية في أمريكا الشمالية وجنوب شرقي آسيا وأوروبا. ولا يمكن تصور استقرار هذه المراكز وفعاليتها دون انخراطها في علاقات تجارية واقتصادية مع بلدان رابطة الدول المستقلة التي تمثل، حتى لو أخذت منفصلة، كيانات اقتصادية وسياسية هامة قادرة على سد ثغرات قائمة في العلاقات بين أوروبا وآسيا، والشمال والجنوب. وهي مهمة، قبل كل شيء، في حالة كازاخستان - وهي من الدول الرئيسية في آسيا الوسطى.

وفي معرض الكلام عن ضرورة تكييف منظومة الأمم المتحدة مع الوقائع الجغرافية - السياسية الجديدة، نعتقد أنه ينبغي أن تؤخذ في الحسبان قدرة بلدان آسيا الوسطى. وقدراتها في صياغة استراتيجيات التنمية المستدامة وصنع السلام تصبح أقوى. وينبغي إيلاء الانتباه القوي لزخم التعاون مع الأمم المتحدة، من أجل عالم آمن تخدمه تلك البلدان.

وفي هذا السياق، أود أن أسترعي الانتباه إلى مبادرة الرئيس نزارباييف بأن تنشأ، تحت رعاية الأمم المتحدة، وحدة للقوات المسلحة لجمهوريات آسيا الوسطى الثلاث - كازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان. ونرى أن من شأن ذلك أن يسهم في تعزيز الأمن والسلم في آسيا الوسطى - وهي إقليم فيه أيضا مناطق الصراع.

وترى كازاخستان أنه ينبغي إيلاء الأولوية في مجال التعاون بين الأمم المتحدة والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية لحماية البيئة التي هي بُعد من الأبعاد الرئيسية الخمسة للتنمية. وفي منطقة آسيا

آلية احتياجات البشرية على أساس يومي. وبعبارة أخرى، لا نريد أن نرى الأمم المتحدة هيكلًا متحجرًا، لا يبالى بالتغيرات العميقة التي تشهدها أوقاتنا المتغيرة بسرعة. وما زال العالم يعقد آماله على الأمم المتحدة كمصدر مركز للحكمة والعدالة والاستجابة لمعاناة البشرية. والعالم يناشد الأمم المتحدة أن ترتفع فوق الخطط والبرامج الآنية لكي تقدر تمامًا قيمة فسيفساء العلاقات الدولية الحديثة بكل اختلافها وتنوعها. ونحن نعتقد اعتقادًا راسخًا أن الأمم المتحدة ينبغي أن تستجيب على النحو الكافي لتطلعات جميع الشعوب التي تتوق إلى تحقيق السلام والسكينة، وهي التطلعات التي تنبع من وجودها نفسه.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠

تكشف ضرورة القيام بتحليل أكثر تفصيلاً لطرق تطوير المجتمع بالوفاء بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للفرد. ونحن نعي هذا الآن ونحن نحتفل، برعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بالذكرى السنوية الخمسين بعد المئة لميلاد أبي، وهو شاعر ومعلم وفيلسوف كازاخي عظيم كرس حياته لإثراء الأمم روحياً وثقافياً.

والرغبة في إيجاد حل مشترك لمسائل "السلام والتنمية" تكمن أيضاً في صلب مقترحنا بإنشاء لجنة تابعة للأمم المتحدة معنية بآسيا الوسطى - وهي هيئة مشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وكانت هذه الفكرة قد اقترحها أولاً رئيس جمهورية كازاخستان السيد ن. نزار باييف، في مؤتمر قمة الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الاقتصادي المعقود في ١٩٩٣ في اسطنبول. والطابع المشترك للأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لبلدان المنطقة، على عتبة القرن الحادي والعشرين، يحدد ضرورة إنشاء آليات إقليمية لتحقيقها وإنشاء هيكل مناسب. ويتجلى التقدم الذي أحرزته بلدان آسيا الوسطى في هذا الصدد في الأنشطة الفعالة التي تضطلع بها منظمة التعاون الاقتصادي، بالإضافة إلى أنشطة الاتحاد الاقتصادي بين كازاخستان، وقيرغيزستان وأوزبكستان.

وإذ أتكلم عن أهمية هذه المشكلة بالنسبة لدول آسيا الوسطى، أود أن أشير إلى أنه بالحكم على أساس التجربة الماضية، لا يجري التنسيق على نحو كاف لجهود اللجنتين الإقليميتين الهامتين - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا - فيما يتعلق بمجموعة البلدان هذه. ونتيجة لذلك، لا تشارك جمهوريات آسيا الوسطى مشاركة كافية في برامجهما.

وباقتراب منظمة الأمم المتحدة من ذكرها السنوية الخمسين، فإن رصيدها يسجل إنجازات هامة في مجال حفظ السلم وتعزيز الأمن الدولي. وكما قال ذات مرة كاتب ياباني معروف: قد لا تكون أسوأ وأشد رعباً من الحرب إلا الحياة الحافلة بروتين العمل اليومي. وأقل ما نتمناه هو أن نرى الأمم المتحدة عبارة عن هيكل يخدم بصورة